البحوث والدراسات

العوامل المؤثرة في الحراك السياسي في المجتمع الكويتي خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٤): دراسة ميدانية*

د. فيصل مخيط أبوصليب**

ملخص:

تعرض الدراسة لظاهرة الحراك السياسي، وتحاول تحليل أهم العوامل المؤثرة فيه في المجتمع الكويتي، من خلال التركيز على دراسة حالة: الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤. وتعتمد الدراسة على الاستبانة أداة لجمع البيانات المطلوبة، وقد وُزّعت على عينة من أفراد المجتمع الكويتي الذين شاركوا في الحراك السياسي المعارض في الكويت من ٢٠٠٩-٢٠١٤، وكذلك الأفراد الذين لم يشاركوا في هذا الحراك، في محاولة لتحديد أهم العوامل المؤثرة في المشاركة أو عدم المشاركة فيه. كما تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير المتغيرات التالية في المشاركة في هذا الحراك، وهي: العمر، والجنس، والمستوى التعليمي، والتوجه أو الانتماء السياسي، والدائرة الانتخابية. وتفترض الدراسة أن هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين المشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤، وثلاثة متغيرات رئيسية، هي: الاعتقاد بالقيم الديمقراطية، وفي الأساس حرية الرأي والتعبير، والثقة بالقدرات الذاتية، والثقة بأداء الحكومة.

* يتقدم الباحث بالشكر لإدارة الأبحاث في جامعة الكويت على تمويل هذا البحث. رقم مشروع البحث: OL01/14.

** مدرس في قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، دولة الكويت.

مقدمة:

تعد هذه الدراسة دراسة تحليلية ميدانية للحراك السياسي الذي ظهر في الكويت خلال المرحلة الأخيرة، وبالتحديد خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤، وما صاحب هذا الحراك من تنظيم لتجمعات وحشود شعبية أدت إلى إقالة رئيس الحكومة وحل البرلمان في عام ٢٠١١، وتنظيم مسيرات شعبية احتجاجاً على إصدار مرسوم قانون تعديل النظام الانتخابي في الكويت في عام ٢٠١٢.

طبيعة مشكلة الدراسة:

شهدت الكويت في الفترة الأخيرة، وابتداءً من عام ٢٠٠٩، تجربة من الحراك السياسي، هدفت في بدايتها إلى الضغط، من خلال بعض المجموعات الشبابية، لتغيير رئيس الحكومة، وتحقيق بعض الإصلاحات الدستورية في النظام السياسي في الكويت، ثم تزايدت حدة الحراك السياسي بعد إصدار المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٢ بتعديل القانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦، وقد نص القانون الجديد للنظام الانتخابي في الكويت، الذي عُرف "بمرسوم الصوت الواحد"، على أن لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشح واحد فقط في الدائرة الانتخابية، بدلاً من حقه في انتخاب أربعة مرشحين كما كان معمولاً به في قانون النظام الانتخابي لسنة ٢٠٠٦. وقد أدى إصدار قانون تعديل النظام الانتخابي إلى ظهور حركة احتجاج شعبية واسعة في الكويت. وتركز طبيعة مشكلة هذا البحث بشكل محدد على تحليل العوامل المؤثرة في المشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤.

الدراسات السابقة:

لا يوجد هناك دراسات كثيرة سابقة – بحسب علم الباحث – ركزت بشكل رئيسي على دراسة ظاهرة الحراك السياسي في الكويت وتحليلها، فهناك على سبيل المثال، دراسة فيحان العتيبي "**الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت ١٩٢١-١٩٩٠**"، (٢٠١٠)، التي تناول فيها التطور التاريخي للحراك السياسي في الكويت منذ عام ١٩٢١ – وهو عام تأسيس مجلس الشورى –

حتى عام ١٩٩٠، وهو العام الذي حدث فيه الغزو العراقي لدولة الكويت. وهذه الدراسة، على الرغم من أهميتها، فإنها لم تتناول في البحث تجارب الحراك السياسي الأخيرة في الكويت، التي ظهرت في المرحلة التي أعقبت تحريرها في عام ١٩٩١.

ومن الدراسات التي يمكن ذكرها في هذا السياق أيضاً، دراسة محمد حمود البغيلي "**القبيلة والسلطة – الحراك السياسي القبلي في الكويت**"، (٢٠١٢)، وتناول فيها دور المجتمع القبلي في تجارب الحراك السياسي في الكويت، ولكن هذه الدراسة، على الرغم من أهميتها، ركزت على تناول جزئية محددة، وهي التي تتعلق بدور القبيلة في الحراك السياسي في المجتمع الكويتي، دون التطرق إلى العوامل المؤثرة في تكوين الحراك وتشكيله بصورته الشاملة ومكوناته المختلفة في المجتمع الكويتي.

ومن الدراسات التي ركزت بشكل رئيسي على دراسة وتحليل تجربة الحراك السياسي الأخيرة في الكويت، دراسة شفيق الغبرا، Kuwait: at the crossroads of change or political stagnation (2014)، التي تطرق فيها إلى تحليل تجربة الحراك السياسي الأخيرة في الكويت، وعلاقة هذا الحراك بالتغيرات التي ظهرت في البناء الثقافي والتكوين الاجتماعي في المجتمع الكويتي.

وهذه الدراسات السابقة، على الرغم من أهميتها، فإنه قد غلب عليها السرد التاريخي لأحداث تجارب الحراك السياسي في الكويت، دون التركيز بشكل كافٍ على محاولة بحث العوامل المؤثرة في مشاركة الأفراد في الحراك السياسي، وهي النقطة التي سوف تحاول هذه الدراسة التركيز عليها، من خلال الدراسة الميدانية لتجربة الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤، ومحاولة التوصل إلى تحديد ماهية وطبيعة العوامل المؤثرة في المشاركة في هذه التجربة من الحراك السياسي.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعاً حديثاً لم تسبق دراسته، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، ونعني بذلك موضوع تجربة الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة الأخيرة من (٢٠٠٩-٢٠١٤). وتتضح أهمية هذه الدراسة في كونها تُقدّم دراسة وصفية تحليلية ميدانية، تعتمد على التحليل الإحصائي، لأهم العوامل المؤثرة في المشاركة في الحراك السياسي الذي شهدته الكويت خلال الفترة الأخيرة.

كما تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تقدم دراسة علمية لمحددات الرأي العام الكويتي واتجاهاته تجاه الحراك السياسي الذي شهدته الكويت في المرحلة الأخيرة، ويمكن من خلالها تزويد صانع القرار السياسي بالبيانات والنتائج الإحصائية التي تسهم بشكل كبير في اتخاذ القرارات المناسبة في المراحل القادمة، والعمل على تجنب السلبيات التي ظهرت في المراحل السابقة.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على فئة المواطنين فقط في دولة الكويت لقياس دوافعهم ومدى مشاركتهم في الحراك السياسي الأخير، كما أن الدراسة حددت الفترة الزمنية لتجربة الحراك السياسي المراد دراستها من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤. والسبب الرئيسي لاختيار عام ٢٠٠٩ نقطة بداية لدراسة تجربة الحراك الأخيرة، هو أن هذا العام – بالتحديد – قد شهد البداية المنظمة للدعوات الشبابية لتغيير رئيس الوزراء السابق في الكويت الشيخ ناصر المحمد الصباح، مثل حركة "كافي"، أو حركة "ارحل".

منهج الدراسة وأدواتها:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في محاولة الوصول إلى نتائجها الرئيسية، وذلك من خلال الاعتماد على أداة الاستبانة وتوزيعها على عينة عشوائية من أفراد المجتمع الكويتي. وتعتمد هذه الدراسة على أدوات بحث متنوعة، أهمها، الاستبانة، ومصادر بحث مثل الكتب والمقالات والدراسات

العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، والمدونات الشبابية المرتبطة بالحراك السياسي في الكويت.

أسئلة الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

١ – هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة المشاركين في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩–٢٠١٤، وعينة الأفراد غير المشاركين في هذا الحراك، تجاه متغير الاعتقاد بالقيم الديموقراطية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير؟

٢ – هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة المشاركين في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩–٢٠١٤، وعينة الأفراد غير المشاركين في هذا الحراك، تجاه متغير الثقة بالقدرات الذاتية للأفراد؟

٣ – هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة المشاركين في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩–٢٠١٤، وعينة الأفراد غير المشاركين في هذا الحراك، تجاه متغير الثقة بأداء الحكومة وقدرتها على الإنجاز؟

٤ – هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموغرافية المتعلقة بالجنس والعمر، والمستوى التعليمي، والتوجه أو الانتماء السياسي، والدائرة الانتخابية من ناحية، والمشاركة في الحراك السياسي في الكويت في الفترة من ٢٠٠٩–٢٠١٤ من ناحية أخرى؟

٥ – هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الاعتقاد بالقيم الديموقراطية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، والثقة بالقدرات الذاتية للأفراد، والثقة بأداء الحكومة وقدرتها على الإنجار، من ناحية، والمشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩–٢٠١٤، من ناحية أخرى؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة – بشكل رئيسي – إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ – تحديد أهم العوامل المؤثرة في المشاركة في الحراك السياسي الأخير في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩–٢٠١٤.

٢ – تحديد العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية لأفراد المجتمع الكويتي، وهي (العمر، والجنس والمستوى التعليمي، والتوجه أو الانتماء السياسي، والدائرة الانتخابية) ومدى مشاركتهم في الحراك السياسي الأخير في الكويت.

٣ – تحديد العلاقة بين مدى ثقة الأفراد في قدراتهم الذاتية، ومشاركتهم في الحراك السياسي الأخير في الكويت.

٤ – تحديد العلاقة بين مدى اعتقاد الأفراد بالقيم الديموقراطية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، ومشاركتهم في الحراك السياسي الأخير في الكويت.

٥ – تحديد العلاقة بين مدى ثقة الأفراد في أداء الحكومة وقدرتها على الإنجاز، ومشاركتهم في الحراك السياسي الأخير في الكويت.

مفهوم الحراك السياسي:

يمكن القول إن مفهوم الحراك – بشكل عام – يعني تغيراً في المركز، إما بشكل أفقي من الأمام إلى الخلف أو العكس، وإما بشكل عمودي نحو الأعلى أو إلى الأسفل. ويرتبط مفهوم الحراك بأدبيات علم الاجتماع بشكل أكبر؛ حيث يعني تغيراً في المراكز الاجتماعية للأفراد أو الجماعات من طبقة اجتماعية إلى أخرى، أو داخل الطبقة نفسها. ولكن الحراك بوصفه مفهوماً نظرياً لم يتبلور بشكل كاف في أدبيات علم السياسة؛ إذ إن مفهوم الحراك السياسي كثيراً ما يختلط بمفهوم الحركات السياسية أو التحرك السياسي. ومن الصعب تطبيق مسار الحراك الاجتماعي الأفقي أو الرأسي على مفهوم الحراك السياسي؛ إذ إننا نجد أن اتجاهات الحراك السياسي أكثر تعقيداً؛ حيث لا يكون – بالضرورة – حراكاً طولياً بسيطاً في اتجاه أفقي أو عمودي، وإنما يكون أقرب إلى شكل السلم

الحلزوني الصاعد إلى الأعلى، ويشبه صعود الجبال؛ إذ إنه يأخذ شكل الصعود للأعلى أحياناً، أو النزول إلى منحدر، ثم الصعود مرة أخرى، وهكذا (الديين، ٢٠٠٦).

ويأخذ الحراك السياسي أشكالاً متعددة؛ فقد يمكن أن يكون في صورة إبداء الأطروحات والأفكار، أو يتصاعد في شكل الثورة والعصيان المدني، وقد يستمر الحراك السياسي فترات زمنية طويلة، وقد ينتهي في غضون فترة قصيرة. وتختلف دوافع الحراك السياسي وأهدافه بحسب طبيعة الحراك؛ فقد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، أو جملة هذه الدوافع مجتمعة، وعادة ما يؤدي تفرد النظام الحاكم في اتخاذ القرار، وانتشار الفساد في مؤسسات الدولة، وتفشي الفقر والبطالة وسوء إدارة موارد الدولة، إلى ظهور قوى وطنية وشعبية تقوم بعملية حراك سياسي تهدف إلى تحقيق الإصلاح والتغيير (موسى الحديد، ٢٠١٠).

وهناك تفسيرات مختلفة لظاهرة الحراك السياسي؛ فهناك التفسير المادي الذي يستقي جذوره الفكرية من النظرية الماركسية؛ حيث يركز هذا التفسير على علاقات الإنتاج والخلل في توزيع الثروة، وهناك التفسير الوظيفي الذي يرجع ظاهرة الحراك إلى ظهور خلل في وظائف أحد الأنظمة أو بعضها في الدولة مثل النظام القانوني؛ الأمر الذي يحدث اضطراباً وتغيراً في المجتمع. كما أن التعسف في استخدام السلطة يمكن أن يكون محركاً لظاهرة الحراك السياسي. ومن جانبٍ آخر، فقد أسهم انتشار المعرفة بمعناها الشامل في إحداث تغيرات ملحوظة في المجتمعات، وأسهم التطور في وسائل الاتصال الحديثة في سرعة وصول المعلومات وانتشارها، وهو ما أصبح له الأثر الكبير في تطور ظاهرة الحراك السياسي في المجتمعات وزيادة تأثيرها (محمد الرميحي، ٢٠١٤).

وبصورة عامة، فإن ظاهرة الحراك – سواء كان سياسياً أم اجتماعياً – تظهر بشكل أوضح في المجتمعات الديمقراطية؛ حيث يتطلب التحليل السياسي لظاهرة الحراك معرفة كيفية تحديد السلطة وتوزيعها على الجماعات، وتحديد

طبيعة النظام السياسي وشرعيته السياسية ودرجة المركزية فيه (الأقداحي، ٢٠١٣: ٢٣٥)، وتسمح المجتمعات والأنظمة الديموقراطية للفرد أو الجماعة بالانتقال من طبقة اجتماعية إلى أخرى، وكذلك بالمشاركة في العملية السياسية والتأثير في عملية صنع القرار السياسي واتخاذه.

تجربة الحراك السياسي في الكويت (٢٠٠٩-٢٠١٤) :

هذه التجربة من الحراك السياسي في الكويت، موضوع الدراسة، التي أخذت صبغة الحراك الشبابي، قد بدأت فعلياً في نوفمبر ٢٠٠٩، من خلال "حملة ارحل"، أو "ارحل نستحق الأفضل"، التي كان للمدونات الشبابية؛ دور رئيسي في إطلاقها، وهي الحملة التي كانت تستهدف تغيير رئيس الحكومة السابق الشيخ ناصر المحمد الصباح (الحراك السياسي والتقارب الاجتماعي، ٢٠١٢؛ النخبة السياسية والحراك الشبابي في الكويت مقاربة تاريخية، ٢٠١٤؛ رؤية التيار التقدمي للإصلاح الديمقراطي، ٢٠١٣).

ونشأت في ظل هذا الحراك، بعض الحركات الشبابية، مثل "حركة كافي"، وحركة "السور الخامس"، و "تجمع نهج" و "حملة نريد"، وقد شهدت الكويت في هذه الفترة تطوراً ملحوظاً في الدور السياسي للحركات الشبابية؛ بحيث أصبح دورها موازياً لدور القوى والتكتلات السياسية، وشكلت بذلك مساراً رئيسياً من مسارات الحراك السياسي في الكويت (القوى السياسية والكتل النيابية في الكويت.. قراءة في الخريطة التقليدية والتحولات المستجدة، ٢٠١٣). وقد كانت السمة العامة لهذه الحركات الشبابية أنها ظهرت بمبادرات ذاتية من شريحة الشباب الكويتي، ودون الارتباط بتنظيمات وتيارات سياسية قائمة، كما أن هذه الحركات الشبابية كانت متفقة على هدف رئيسي موحد، وهو تغيير رئيس الحكومة السابق في الكويت، على الرغم من أن بعض هذه الحركات الشبابية رفعت سقف أهدافها منذ البداية ونادت بوجود "الحكومة المنتخبة" أو الحكومة البرلمانية.

وقد سعت هذه الحركات الشبابية إلى تحريك الرأي العام في الكويت من

أجل التفاعل مع مطالبها وأهدافها، وكذلك الضغط على أعضاء مجلس الأمة من أجل التعاون معها وتأييد مطالبها. ولجأت المجموعات الشبابية إلى تنظيم الندوات الجماهيرية، التي اشترك فيها بعض أعضاء مجلس الأمة، الذين كانوا يشكلون كتلة المعارضة في مجلس الأمة ٢٠٠٩، كما استخدمت هذه الحركات الشبابية بشكل فاعل وسائل الاتصال الحديثة مثل المدونات الإلكترونية والفيس بوك وتويتر، وهو ما مكّنها من حشد الرأي العام وتعبئته، وتوصيل أفكارها لأكبر شريحة ممكنة من أفراد المجتمع الكويتي.

وفي مساء يوم الثلاثاء ١٦ نوفمبر ٢٠١١، نظمت الحركات الشبابية وكتلة المعارضة تجمعاً شعبياً في "ساحة الإرادة"، وهي ساحة عامة مقابلة لمبنى مجلس الأمة، وقد كان هذا التجمع الشعبي غير مسبوق في تاريخ الكويت السياسي، من ناحية عدد حضوره، وقامت بعض المجموعات الشبابية التي شاركت في هذا التجمع، مع بعض أعضاء المعارضة في مجلس الأمة، باقتحام مبنى البرلمان، في رسالة احتجاجية شديدة على أداء البرلمان وشبهات الفساد المالي التي حامت حول بعض نوابه. وعلى إثر هذه الأجواء المشحونة، قام سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح بإقالة رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح، وتعيين نائبه الشيخ جابر المبارك الصباح رئيساً للوزراء، كما قام بحل مجلس الأمة والدعوة لانتخابات جديدة في فبراير ٢٠١٢. وقد اعتبرت القوى الشبابية والسياسية التي شاركت في هذا الحراك السياسي أنها حققت نجاحاً كبيراً في تحقيق أهدافها، عندما تمكنت من الضغط باتجاه تغيير رئيس الوزراء وحل مجلس الأمة ٢٠٠٩.

وأجريت الانتخابات البرلمانية في فبراير ٢٠١٢، وأفرزت نتائج الانتخابات وصول عدد كبير من النواب الذين تبنوا النهج المعارض للحكومة. وبعد أربعة أشهر من انعقاد هذا المجلس، قامت المحكمة الدستورية بإبطال مرسوم حل مجلس الأمة ٢٠٠٩ لوجود خطأ في إجراءات حل هذا المجلس. وفي فترة الحل، قام سمو الأمير مستخدماً صلاحياته الدستورية وفقاً للمادة ١٠٧ من الدستور

والمتعلقة بإصدار "مراسيم الضرورة"، بإصدار مرسوم قانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٢، الذي عرف بـــ"مرسوم الصوت الواحد"، ونص على تعديل النظام الانتخابي؛ ليصبح لكل ناخب حق الإدلاء بصوت واحد فقط لمرشح واحد في دائرته الانتخابية بدلاً من حقه في الإدلاء بأربعة أصوات كحد أقصى لأربعة مرشحين كما كان معمولاً به في النظام السابق، مع الإبقاء على تقسيم الدوائر الانتخابية الخمس.

وتجدد نشاط الحراك السياسي بعد إصدار مرسوم "الصوت الواحد"، ودعت المجاميع الشبابية الشعب الكويتي إلى المشاركة في مسيرات جماهيرية، أطلقت عليها مسيرات "كرامة وطن"، وأبرزت هذه المسيرات الجماهيرية الدور المؤثر للمجاميع الشبابية وقدرتها على توجيه الحراك السياسي (رؤية التيار التقدمي للإصلاح الديمقراطي، ٢٠١٣). وفي سبتمبر ٢٠١٢ أسست "الجبهة الوطنية لحماية الدستور وتحقيق الإصلاحات السياسية"، وشاركت فيها تيارات سياسية وكتل نيابية ومجاميع شبابية ومكونات اجتماعية مختلفة، وشاركت الجبهة في التجمعات الشعبية المعارضة لمرسوم الصوت الواحد، كما أسست "اللجنة الشعبية لمقاطعة الانتخابات"، التي قامت بتعبئة الناخبين لعدم المشاركة في الانتخابات البرلمانية، التي دعت إليها السلطة وفقاً لنظام الصوت الواحد في ١ ديسمبر ٢٠١٢. وفي فبراير ٢٠١٣، تم تشكيل "ائتلاف المعارضة" بمشاركة عدد من التيارات السياسية، والحركات الشبابية، والاتحادات الطلابية، وجمعيات النفع العام والنقابات العمالية والنفطية، وأعضاء "كتلة الأغلبية" في مجلس ٢٠١٢ المبطل. وتبنى ائتلاف المعارضة مطالب محددة، أهمها تحقيق الإصلاح السياسي من خلال الانتقال إلى النظام البرلماني الكامل، وحل مجلس الأمة الذي تشكل بناء على مرسوم الصوت الواحد، والعودة إلى النظام الانتخابي السابق (رؤية التيار التقدمي للإصلاح الديمقراطي، ٢٠١٣؛ القوى السياسية والكتل النيابية في الكويت، ٢٠١٣).

وقد صاحب ظهور الحراك السياسي في الكويت تغيرات سياسية كبيرة في

المحيط الإقليمي العربي، فيما أطلق عليها "ثورات الربيع العربي"، وقد يعتقد بعض من يقرأ المشهد السياسي الكويتي قراءة متعجلة بأن الحراك السياسي الأخير في الكويت هو "شكل من أشكال حراك الربيع العربي" (عبد الله عمر، ٢٠١٢)، ولكن الواقع أن الحراك السياسي الأخير في الكويت تعود بدايته إلى ما قبل ظهور ثورات الربيع العربي، وهو ما يجعل من الصعب القول إن الحراك السياسي الأخير في الكويت كان انعكاساً مباشراً للحراك السياسي لثورات الربيع العربي.

ويمكن القول إن من أهم ما يميز تجربة الحراك السياسي الأخيرة، أنه أصبح هناك دور متزايد لشريحة الشباب في العملية السياسية، من خلال قدرة هذه الشريحة على تعبئة الرأي العام وحشده، وهو ما يرجع إلى التطور الهائل في وسائل الاتصال الاجتماعي، وقدرة الشباب – خصوصاً – على مواكبة هذه التطورات. ونجد أن نطاق أهداف الحراك الأخير أصبح أكثر اتساعاً؛ حيث ارتفع سقف مطالبه إلى المطالبة بالإصلاح الجذري للنظام السياسي والوصول إلى صيغة النظام البرلماني الكامل. وقد يرجع ارتفاع سقف المطالب السياسية في التجربة الأخيرة من الحراك إلى مسار التطور الطبيعي للتجربة الديموقراطية في الكويت، وإلى زيادة مستوى الوعي السياسي بين أفراد المجتمع الكويتي، وتأثرهم بموجة التغيرات السياسية التي شهدتها المنطقة.

إجراءات الدراسة:

منهج الدراسة وعينتها:

تعتمد الدراسة، كما سبق ذكره، على المنهج الوصفي التحليلي، ويشتمل مجتمع الدراسة على عينة من المواطنين – من الذكور والإناث – في دولة الكويت، تتكون من ٥٧٧ مشاركاً ومشاركة في الاستبانة، وقد اختيرت العينة بطريقة عشوائية، وتم تقسيم مجتمع الدراسة إلى مجموعتين رئيسيتين، هما مجموعة المشاركين في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠١٤، ويتم تسميتها في هذه الدراسة بـ (عينة ١)، ومجموعة غير المشاركين

في هذا الحراك، ويتم تسميتها (عينة ٢). في حين اشتملت المتغيرات الديموغرافية للعينة الكلية على؛ الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والتوجه أو الانتماء السياسي، والدائرة الانتخابية.

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة وسيلة لجمع البيانات؛ لأنها الأداة الأنسب لطبيعة الدراسة المسحية التي تتعلق بالحصول على معلومات حول موضوع الدراسة. وقد تم تصميم استبانة تهدف إلى تحديد العوامل المؤثرة في المشاركة في الحراك السياسي خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٤)، وتوضيح الفوارق الرئيسية بين الأفراد المشاركين في هذا الحراك، والأفراد غير المشاركين فيه.

تكونت الاستبانة من السؤال الرئيسي الذي على أساسه تم تقسيم أفراد العينة إلى مجموعتين رئيسيتين، وهو: هل شاركت في الحراك السياسي الأخير في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤؟

كما اشتملت الاستبانة على المتغيرات الديموغرافية الآتية:

- الجنس (ذكر، أنثى).
- الفئة العمرية (أقل من ١٨، ما بين ١٨ و ٣٠، ما بين ٣١ و ٤٠، ما بين ٤١ و ٥٠، أكثر من ٥٠).
- المستوى التعليمي (دراسات عليا، جامعي، دبلوم، ثانوية، أخرى).
- التوجه أو الانتماء السياسي (إسلامي أو محافظ، مستقل، ليبرالي).
- الدائرة الانتخابية (الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة، الخامسة).

وتكونت الاستبانة من ثلاثة محاور رئيسية، هي:

- محور الاعتقاد بالقيم الديموقراطية، وخصوصاً تلك المتعلقة بحرية الرأي والتعبير: واشتمل هذا المحور على ١١ عبارة.
- محور ثقة الأفراد بقدراتهم الذاتية: واشتمل على عبارتين.
- محور الثقة بأداء الحكومة وقدرتها على الإنجاز: واشتمل على ٤ عبارات.

وقد استخدمت الاستبانة مقياس ليكرت الخماسي في قياس استجابات المشاركين فيها، وهو مقياس يتكون من خمس درجات على النحو التالي: موافق بشدة (٥)، موافق (٤)، محايد (٣)، غير موافق (٢)، غير موافق بشدة (١).

متغيرات الدراسة:

يعتبر متغير المشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤ هو المتغير التابع في هذه الدراسة، في حين كانت المتغيرات المتعلقة بالاعتقاد بالقيم الديموقراطية، والثقة بالقدرات الذاتية للأفراد، والثقة بأداء الحكومة، هي المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة، وتعتبر المتغيرات الديموغرافية – وهي الجنس والعمر والمستوى التعليمي والتوجه والانتماء السياسي والدائرة الانتخابية – هي المتغيرات الوسيطة في الدراسة.

المعالجة الإحصائية:

بغرض تحليل البيانات التي جمعت عن طريق الاستبانة، استخدم الباحث الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وذلك لحساب الأساليب الإحصائية التالية:

١ – اختبار المعامل بيرسون لقياس الصدق البنائي (التكويني) للاستبانة، وتحديد مدى التجانس الداخلي لفقرات الاستبانة.

٢ – اختبار معامل ألفا كرونباخ لقياس مصداقية الاستبانة وثباتها.

٣ – المقاييس الإحصائية (مقياس النزعة المركزية المتمثل في قيمة المتوسط الحسابي، مقياس التشتت المتمثل في قيمة الانحراف المعياري، والخطأ المقدر في قيمة المتوسط الحسابي).

٤ – اختبار (ت) لقياس الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين أفراد عينة الدراسة المشاركين وغير المشاركين في الحراك السياسي، تجاه المتغيرات الرئيسية في الدراسة وهي (الاعتقاد بالقيم الديموقراطية، والثقة بالقدرات الذاتية، والثقة بأداء الحكومة).

٥ – اختبار كاي لقياس العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين المتغيرات

الديموغرافية لأفراد العينة من جهة، والمشاركة في الحراك السياسي من جهة أخرى.

٦ – مقياس معامل الانحدار اللوجستي Logistic Regression Analysis لقياس العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين متغيرات الاعتقاد بالقيم الديموقراطية، والثقة بالقدرات الذاتية، والثقة بأداء الحكومة، من ناحية، والمشاركة في الحراك السياسي من ناحية أخرى.

قياس الصدق الظاهري للاستبانة:

اختبر الباحث صدق أداة الدراسة من خلال اتباعها منهج الصدق الظاهري، وذلك عن طريق عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين الأكاديميين في جامعة الكويت، وفي ضوء ملاحظاتهم تم إجراء العديد من التعديلات سواء في صياغة عبارات الاستبانة أو تغيير بعض محاورها أو حذف بعض العبارات فيها أو دمجها.

قياس الصدق البنائي وثبات الاستبانة:

تم التحقق من الصدق البنائي، وصدق الاتساق الداخلي، وثبات الاستبانة، من خلال إدخال البيانات ومعالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وحساب معاملات الارتباط بطريقة بيرسون، ومعامل الارتباط ألفا كرونباخ.

الصدق البنائي (التكويني) لاستبانة الدراسة:

قام الباحث بتوزيع الاستبانة على عينة عشوائية استطلاعية حجمها (١٠٠) شخص من أفراد المجتمع الكويتي؛ وذلك لتحديد مدى التجانس الداخلي لفقرات الاستبانة، وذلك عن طريق حساب معامل الارتباط بيرسون لكل فقرة من فقرات الاستبانة، باعتبار أن الاستبانة هي محور واحد فقط، ويوضح الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة، ومستوى الدلالة لها:

الجدول (١)
معاملات الارتباط للاتساق الداخلي بين كل فقرة من فقرات الاستبانة ومستوى الدلالة

	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
أعتقد بأن الحكومة لم تتوافر لها الفرصة الكافية لتحقيق الإنجاز.	,٤٢٥	أقل من ٠,٠١
أعتقد بأن الحكومة تضم عناصر مؤهلة.	,٤٤١	أقل من ٠,٠١
أعتقد بأن الحكومة لديها خطة تنفيذية واضحة المعالم.	,٥٢٦	أقل من ٠,٠١
أعتقد بأن أفراد المجتمع يجب أن يضعوا ثقتهم في الحكومة.	,٣٦٣	أقل من ٠,٠١
أعتقد بأن الشعب الكويتي قادر على إحداث التغيير السياسي.	,٦٠٨	أقل من ٠,٠١
أعتقد بأن الشعب الكويتي يتمتع بدرجة عالية من الوعي السياسي.	,٤٩٥	أقل من ٠,٠١
أعتقد بأنه يجب أن يكون لكل فرد الحق في التعبير عن رأيه بكل حرية.	,٧٩٧	أقل من ٠,٠١
حرية التجمعات والاعتصامات الجماهيرية يجب أن تكون مكفولة.	,٧٧٠	أقل من ٠,٠١
الرأي العام يجب أن يكون مؤثراً في صنع القرار السياسي.	,٧٤٦	أقل من ٠,٠١
أعتقد بأنه يجب أن يكون لكل شعب الحق في اختيار حكومته وتغييرها.	,٦٩٩	أقل من ٠,٠١
لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية دون وجود معارضة سياسية.	,٦٦١	أقل من ٠,٠١
من حق الشعب أن يعبر عن رأيه من خلال المظاهرات والمسيرات الجماهيرية.	,٧٢٩	أقل من ٠,٠١
أعتقد بأنه يجب أن يكون هناك حدود وقوانين تنظم حرية التعبير عن الرأي.	,٥١٥	أقل من ٠,٠١
أعتقد بأن المسيرات والمظاهرات الجماهيرية تؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار.	,٤٤٩	أقل من ٠,٠١
أعتقد بأن المسيرات والمظاهرات هي وسيلة ديموقراطية للتعبير عن الرأي العام.	,٧١١	أقل من ٠,٠١
أعتقد بأن الديموقراطية تؤدي إلى تحقيق التنمية والاستقرار السياسي.	,٦٧٤	أقل من ٠,٠١
أعتقد بأن الديموقراطية تؤدي إلى تعطيل التنمية وعدم الاستقرار السياسي.	,٣٥٣	أقل من ٠,٠١

ويتضح من الجدول (١) أن معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠٥. وهو ما يبعث على الثقة بصدق بناء الاستبانة وتكوينها وصلاحياتها لتحقيق أهداف الدراسة.

معامل الثبات للاستبانة:

تم التحقق من ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ؛ حيث يوضح الجدول التالي معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة الرئيسية.

الجدول (٢)
معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة

المحور	معامل ألفا Cronbach's Alpha	عدد بنود المحور
الاعتقاد بالقيم الديموقراطية	,٨٩٥	١١
الثقة بالقدرات الذاتية	,٧٦٧	٢
الثقة بأداء الحكومة	,٧٧٢	٤
جميع محاور الاستبانة	,٥٩٨	١٧

ويتضح من الجدول (٢) أن قيمة معامل ألفا لكل محور من المحاور الرئيسية، فاقت (٠,٧)، وهي ما تعتبر درجة مرضية وعالية من المصداقية والثبات في استخدام أداة الدراسة.

عرض نتائج الدراسة:

يوضح الجدول (٣) الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، من حيث العدد الإجمالي لأفراد العينة، والعدد الإجمالي والنسب المئوية للمشاركين منهم في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤، والعدد الإجمالي والنسب المئوية لغير المشاركين منهم في هذا الحراك، وتوزعهم بحسب الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والتوجه السياسي، والدوائر الانتخابية.

الجدول (٣)
وصف المتغيرات الديموغرافية للعينة الكلية

		التكرار	٪
الجنس	ذكر	٣٨٢	٦٦,٢٪
	أنثى	١٩٥	٣٣,٨٪
الفئة العمرية	أقل من ١٨	١٢	٢,١٪
	ما بين ١٨ و٣٠	٣٦٧	٦٣,٦٪
	ما بين ٣١ و٤٠	١٢٤	٢١,٥٪
	ما بين ٤١ و٥٠	٤٩	٨,٥٪
	أكثر من ٥٠ سنة	٢٥	٤,٣٪

تابع/ الجدول (٣)
وصف المتغيرات الديموغرافية للعينة الكلية

		التكرار	٪
المستوى التعليمي	دراسات عليا	٧٤	٪١٢,٨
	جامعي	٤٢٠	٪٧٢,٨
	دبلوم	٥٢	٪٩,٠
	ثانوية	٣٠	٪٥,٢
	أخرى	١	٪٢.
المشاركة في الحراك	نعم	٢٩٤	٪٥١,٠
	لا	٢٨٣	٪٤٩,٠
الانتماء أو التوجه السياسي	إسلامي	٢٢٧	٪٣٩,٣
	مستقل	٣١٩	٪٥٥,٣
	ليبرالي	٣١	٪٥,٤
الدائرة الانتخابية	الأولى	٣٢	٪٥,٥
	الثانية	٦١	٪١٠,٦
	الثالثة	١١٦	٪٢٠,١
	الرابعة	٢٤٠	٪٤١,٦
	الخامسة	١٢٨	٪٢٢,٢

ويوضح الجدول التالي (٤) التوزع الديموغرافي لعينة المشاركين في الحراك السياسي (العينة ١)، وعينة غير المشاركين (العينة ٢).

الجدول (٤)
وصف المتغيرات الديموغرافية لعينة المشاركين وعينة غير المشاركين في الحراك السياسي

		هل شاركت في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٤)					
		نعم		لا		الإجمالي الكلي	
		التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
الجنس	ذكر	٢٣٧	٨٠,٦٪	١٤٥	٥١,٢٪	٣٨٢	٦٦٪
	أنثى	٥٧	١٩,٤٪	١٣٨	٤٨,٨٪	١٩٥	٣٤٪
الفئة العمرية	أقل من ١٨	٢	٠,٧٪	١٠	٣,٥٪	١٢	٢٪
	ما بين ١٨ و٣٠	١٦١	٥٤,٨٪	٢٠٦	٧٢,٨٪	٣٦٧	٦٤٪
	ما بين ٣١ و٤٠	٩١	٣١,٠٪	٣٣	١١,٧٪	١٢٤	٢١٪
	ما بين ٤١ و٥٠	٢٤	٨,٢٪	٢٥	٨,٨٪	٤٩	٨٪
	أكثر من ٥٠ سنة	١٦	٥,٤٪	٩	٣,٢٪	٢٥	٤٪
المستوى التعليمي	دراسات عليا	٤٩	١٦,٧٪	٢٥	٨,٨٪	٧٤	١٣٪
	جامعي	٢٠١	٦٨,٤٪	٢١٩	٧٧,٤٪	٤٢٠	٧٣٪
	دبلوم	٢٧	٩,٢٪	٢٥	٨,٨٪	٥٢	٩٪
	ثانوية	١٧	٥,٨٪	١٣	٤,٦٪	٣٠	٥٪
	أخرى	٠	٠,٠٪	١	٠,٤٪	١	٠٪
التوجه أو الانتماء السياسي	إسلامي أو محافظ	١٢٢	٤١,٥٪	١٠٥	٣٧,١٪	٢٢٧	٣٩٪
	مستقل	١٥٨	٥٣,٧٪	١٦١	٥٦,٩٪	٣١٩	٥٥٪
	ليبرالي	١٤	٤,٨٪	١٧	٦,٠٪	٣١	٥٪
الدائرة الانتخابية	الأولى	١٥	٥,١٪	١٧	٦,٠٪	٣٢	٦٪
	الثانية	٣٠	١٠,٢٪	٣١	١١,٠٪	٦١	١١٪
	الثالثة	٥١	١٧,٣٪	٦٥	٢٣,٠٪	١١٦	٢٠٪
	الرابعة	١٢٣	٤١,٨٪	١١٧	٤١,٣٪	٢٤٠	٤٢٪
	الخامسة	٧٥	٢٥,٥٪	٥٣	١٨,٧٪	١٢٨	٢٢٪

الوصف الإحصائي لبيانات محاور الدراسة:

استخدم الباحث برنامج SPSS في التحليل الوصفي لبيانات محاور الدراسة، المتمثلة في محور الاعتقاد بالقيم الديموقراطية، ومحور الثقة بالقدرات الذاتية للأفراد، ومحور الثقة بأداء الحكومة وقدرتها على الإنجاز. واستخدم الباحث في هذا التحليل مقياس النزعة المركزية المتمثل في قيمة المتوسط الحسابي، ومقياس التشتت المتمثل في قيمة الانحراف المعياري.

١ – وصف البيانات المتعلقة بمحور الديموقراطية:

يوضح الجدول (٥) التحليل الوصفي لمحور الديموقراطية، وذلك باستخدام مقاييس النزعة المركزية والتشتت:

الجدول (٥)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والخطأ المقدر في قيمة المتوسط الحسابي في محور الاعتقاد بالقيم الديموقراطية

العبارة	الردود	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المقدر في قيمة المتوسط الحسابي
أعتقد بأنه يجب أن يكون لكل فرد الحق في التعبير عن رأيه بكل حرية.	٥٧٧	٣,٣٢	١,٥٨	,٠٧
حرية التجمعات والاعتصامات الجماهيرية يجب أن تكون مكفولة.	٥٧٧	٣,٢٩	١,٥٠	,٠٦
الرأي العام يجب أن يكون مؤثراً في صنع القرار السياسي.	٥٧٧	٣,٤٩	١,٣٩	,٠٦
أعتقد بأنه يجب أن يكون لكل شعب الحق في اختيار حكومته وتغييرها.	٥٧٧	٣,٤٤	١,٤٦	,٠٦
لا يمكن أن تكون هناك ديموقراطية حقيقية دون وجود معارضة سياسية.	٥٧٧	٣,٤٤	١,٣٦	,٠٦
من حق الشعب أن يعبر عن رأيه من خلال المظاهرات والمسيرات الجماهيرية.	٥٧٧	٣,٣١	١,٣٩	,٠٦

تابع/ الجدول (٥)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والخطأ المقدر في قيمة المتوسط الحسابي في محور الاعتقاد بالقيم الديموقراطية

العبارة	الردود	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المقدر في قيمة المتوسط الحسابي
أعتقد بأنه يجب أن يكون هناك حدود وقوانين تنظم حرية التعبير عن الرأي.	٥٧٧	٣,٢٣	١,٣٨	,٠٦
أعتقد بأن المسيرات والمظاهرات الجماهيرية تؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار.	٥٧٧	٢,٦٨	١,٢٣	,٠٥
أعتقد بأن المسيرات والمظاهرات هي وسيلة ديموقراطية للتعبير عن الرأي العام.	٥٧٧	٣,٣٣	١,٣٤	,٠٦
أعتقد بأن الديموقراطية تؤدي إلى تحقيق التنمية والاستقرار السياسي.	٥٧٧	٣,٣٣	١,٣٩	,٠٦
أعتقد بأن الديموقراطية تؤدي إلى تعطيل التنمية وعدم الاستقرار السياسي.	٥٧٧	١,٩٣	,٩٨	,٠٤

ويتضح من الجدول السابق (٥) أن العبارة "الرأي العام يجب أن يكون مؤثراً في صنع القرار السياسي" احتلت المركز الأول بمتوسط حسابي (٣,٤٩) وبانحراف معياري (١,٣٩) وبمعدل خطأ نسبي يساوي (٦٪) لأفراد العينة ككل (٥٧٧)، وهذا يعني أن هذه العبارة تأتي بوصفها أولوية بالنسبة لأفراد العينة الإجمالية فيما يتعلق بردودهم حول العبارات المتعلقة بمحور الديموقراطية في الاستبانة.

في حين جاءت العبارتان "أعتقد بأنه يجب أن يكون لكل شعب الحق في اختيار حكومته وتغييرها" و"لايمكن أن تكون هناك ديموقراطية حقيقية دون وجود معارضة سياسية" في المركز الثاني من حيث الأهمية بالنسبة إلى أفراد العينة، فيما يتعلق بالقيم الديموقراطية، وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارتين (٣,٤٤)، في حين بلغت قيمة الانحراف المعياري

للعبارتين (١,٤٦) و (١,٣٦) على التوالي، بمعدل خطأ نسبي للمتوسط الحسابي لهما يساوي (٦٪).

كما جاءت العبارتان "أعتقد بأن المسيرات والمظاهرات هي وسيلة ديموقراطية للتعبير عن الرأي العام" و "أعتقد بأن الديموقراطية تؤدي إلى تحقيق التنمية والاستقرار السياسي" في المركز الثالث من حيث الأهمية لأفراد العينة.

ونلاحظ من الجدول السابق أن العبارة "أعتقد بأن المسيرات والمظاهرات الجماهيرية تؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار" جاءت في المرتبة قبل الأخيرة من ناحية الأهمية، وذلك بمتوسط حسابي (٢,٦٨)، وانحراف معياري يساوي (١,٢٣)، في حين جاءت العبارة "أعتقد بأن الديموقراطية تؤدي إلى تعطيل التنمية وعدم الاستقرار السياسي" في المركز الأخير من حيث الأهمية بمتوسط حسابي يساوي (١,٩٣)، وانحراف معياري يساوي (٠,٩٨).

٢ – وصف البيانات المتعلقة بمحور الثقة بالقدرات الذاتية للأفراد:

يوضح الجدول (٦) التحليل الوصفي لمحور الثقة بالقدرات الذاتية للأفراد، وذلك باستخدام مقاييس النزعة المركزية والتشتت:

الجدول (٦)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والخطأ المقدر في قيمة المتوسط الحسابي في محور الثقة بالقدرات الذاتية

البند	الردود	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المقدر في قيمة المتوسط الحسابي
أعتقد بأن الشعب الكويتي قادر على إحداث التغيير السياسي.	٥٧٧	٢,٩٩	١,٣٨	,٠٦
أعتقد بأن الشعب الكويتي يتمتع بدرجة عالية من الوعي السياسي.	٥٧٧	٢,٨١	١,٢٥	,٠٥

ويتضح من الجدول السابق أن العبارة "أعتقد بأن الشعب الكويتي قادر

على إحداث التغيير السياسي" احتلت المركز الأول من حيث الأهمية لأفراد العينة الإجمالية بالنسبة إلى هذا المحور، وذلك بمتوسط حسابي (٢,٩٩)، وبانحراف معياري (١,٣٨)، وبمعدل خطأ نسبي يساوي (٦٪).

في حين جاءت العبارة "أعتقد بأن الشعب الكويتي يتمتع بدرجة عالية من الوعي السياسي" في المركز الثاني من حيث الأهمية لأفراد العينة؛ حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة (٢,٨١)، وبانحراف معياري (١,٢٥)، وبمعدل خطأ نسبي يساوي (٥٪).

٣ – وصف البيانات المتعلقة بمحور الثقة في أداء الحكومة:

يوضح الجدول (٧) التحليل الوصفي لمحور الثقة في أداء الحكومة، وذلك باستخدام مقاييس النزعة المركزية والتشتت:

الجدول (٧)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والخطأ المقدر في قيمة المتوسط الحسابي في محور الثقة بأداء الحكومة

البند	الردود	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المقدر في قيمة المتوسط الحسابي
أعتقد بأن الحكومة لم تتوافر لها الفرصة الكافية لتحقيق الإنجاز.	٥٧٧	١,٩٩	١,٠٨	,٠٤
أعتقد بأن الحكومة تضم عناصر مؤهلة.	٥٧٧	٢,٤٩	١,١٤	,٠٥
أعتقد بأن الحكومة لديها خطة تنفيذية واضحة المعالم.	٥٧٧	٢,٠٨	١,١٦	,٠٥
أعتقد بأن أفراد المجتمع يجب أن يضعوا ثقتهم في الحكومة.	٥٧٧	٢,٤٠	١,١٦	,٠٥

يتضح من الجدول السابق أن العبارة "أعتقد بأن الحكومة تضم عناصر مؤهلة" احتلت المركز الأول من حيث الأهمية بمتوسط حسابي (٢,٤٩)،

وبانحراف معياري (١,١٤)، وبمعدل خطأ نسبي يساوي (٥٪) لأفراد العينة ككل (٥٧٧). في حين جاءت العبارة "أعتقد بأن أفراد المجتمع يجب أن يضعوا ثقتهم في الحكومة" في المركز الثاني من حيث الأهمية لأفراد العينة فيما يتعلق بمحور الثقة في أداء الحكومة، وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (٢,٤٠)، في حين بلغت قيمة الانحراف المعياري (١,١٦)، بمعدل خطأ نسبي للمتوسط الحسابي للعبارة يساوي (٥٪).

واحتلت العبارة "أعتقد بأن الحكومة لديها خطة تنفيذية واضحة المعالم" المرتبة قبل الأخيرة من حيث الأهمية؛ حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة (٢,٠٨)، في حين بلغت قيمة الانحراف المعياري (١,١٦)، بمعدل خطأ نسبي للمتوسط الحسابي يساوي (٥٪). كما جاءت العبارة "أعتقد بأن الحكومة لم تتوافر لها الفرصة الكافية لتحقيق الإنجاز" في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية بمتوسط حسابي يساوي (١,٩٩) وانحراف معياري يساوي (١,٠٨).

نتائج الدراسة الميدانية:

السؤال الأول: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة المشاركين في الحراك السياسي، وعينة غير المشاركين في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤، تجاه اعتقادهم بالقيم الديموقراطية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير؟

وللإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث بتطبيق اختبار ت من خلال استخدام برنامج SPSS؛ حيث إن هذا الاختبار يستخدم لقياس الفروق بين عينتين مستقلتين، وهما في هذه الدراسة عينة (١)، وهي عينة المشاركين في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤، والعينة (٢)، وهي عينة غير المشاركين في هذا الحراك.

ويوضح الجدول (٨) والشكل (١)، أهم الفروق الإحصائية بين العينتين المذكورتين أعلاه، تجاه اعتقادهم بالقيم الديموقراطية، المتعلقة بحرية الرأي والتعبير.

الجدول (٨)

اختبار ت لقياس الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين عينة المشاركين في الحراك السياسي، وعينة غير المشاركين في الحراك تجاه اعتقادهم بالقيم الديموقراطية

البند	اختبار ت لقياس الفروق ذات الدلالة الإحصائية					
	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الفرق ما بين المتوسطات الحسابية	الخطأ المعياري للفروق	٩٥٪ فترة الثقة للفروق ما بين المتوسطات الحسابية
						الحد الأدنى / الحد الأعلى
١- أعتقد بأنه يجب أن يكون لكل فرد الحق في التعبير عن رأيه بكل حرية.	٢,٤٢٤	٥٧٥	,٠١٦	,٣١٧٣١	,١٣٠٨٩	,٠٦٠٢٤ / ,٥٧٤٣٩
٢- حرية التجمعات والاعتصامات الجماهيرية يجب أن تكون مكفولة.	٤,٩٤١	٥٧٥	,٠٠٠	,٦٠٥٩٧	,١٢٢٦٣	,٣٦٥١٠ / ,٨٤٦٨٤
٣- الرأي العام يجب أن يكون مؤثراً في صنع القرار السياسي.	٣,٥٦٩	٥٧٥	,٠٠٠	,٤٠٧٧٩	,١١٤٢٥	,١٨٣٤٠ / ,٦٣٢١٨
٤- أعتقد بأنه يجب أن يكون لكل شعب الحق في اختيار حكومته وتغييرها.	٥,٣٠٥	٥٧٥	,٠٠٠	,٦٣١٨٢	,١١٩١١	,٣٩٧٨٩ / ,٨٦٥٧٦
٥- لا يمكن أن تكون هناك ديموقراطية حقيقية دون وجود معارضة سياسية.	٤,٤٥٤	٥٧٥	,٠٠٠	,٤٩٦٥٣	,١١١٤٨	,٢٧٧٥٧ / ,٧١٥٤٨
٦- من حق الشعب أن يعبر عن رأيه من خلال المظاهرات والمسيرات الجماهيرية.	٥,٤٧٥	٥٧٥	,٠٠٠	,٦١٩١٨	,١١٣١٠	,٣٩٧٠٤ / ,٨٤١٣٢
٧- أعتقد بأنه يجب أن يكون هناك حدود وقوانين تنظم حرية التعبير عن الرأي.	-١,٤٩١	٥٧٥	,١٣٦	-,١٧١٧٦	,١١٥١٩	-,٣٩٨٠٠ / -,٠٥٤٤٧
٨- أعتقد بأن المسيرات والمظاهرات الجماهيرية تؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار.	-٦,٦٠٣	٥٧٥	,٠٠٠	-,٦٥٠١٩	,٠٩٨٤٧	-,٨٤٣٦٠ / -,٤٥٦٧٨
٩- أعتقد بأن المسيرات والمظاهرات هي وسيلة ديموقراطية للتعبير عن الرأي العام.	٥,٣٣١	٥٧٥	,٠٠٠	,٥٨٠١٨	,١٠٨٨٢	,٣٦٦٤٤ / ,٧٩٣٩٢

تابع/ الجدول (٨)

اختبار ت لقياس الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين عينة المشاركين في الحراك السياسي، وعينة غير المشاركين في الحراك تجاه اعتقادهم بالقيم الديموقراطية

البند	اختبار ت لقياس الفروق ذات الدلالة الإحصائية					
	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الفرق ما بين المتوسطات الحسابية	الخطأ المعياري للفروق	٩٥٪ فترة الثقة للفروق ما بين المتوسطات الحسابية
						الحد الأدنى / الحد الأعلى
١٠- أعتقد بأن الديموقراطية تؤدي إلى تحقيق التنمية والاستقرار السياسي.	٤,٧٣٨	٥٧٥	,٠٠٠	,٥٣٨٧٠	,١١٣٧٠	,٣١٥٣٨ / ,٧٦٢٠٢
١١- أعتقد بأن الديموقراطية تؤدي إلى تعطيل التنمية وعدم الاستقرار السياسي.	-٣,٢١٧	٥٧٥	,٠٠١	-,٢٦٠٨٨	,٠٨١١١	-,٤٢٠١٨ / -,١٠١٥٨

ويوضح الجدول ٨ والشكل١ أن قيمة ت كانت موجبة وأكبر من -١,٩٦ في البنود ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٩، ١٠، في حين كانت قيمة ت سالبة وأقل من -١,٩٦، في البندين ٨، ١١. كما كانت قيمة المتوسطات الحسابية في هذه البنود متباينة بين أفراد العينتين تجاه جميع بنود محور الاعتقاد بالقيم الديمقراطية، وكانت قيمة مستوى الدلالة أقل من ٠,٠٥ في جميع البنود المذكورة. في حين كانت قيمة ت سالبة وأكبر من -١,٩٦، في البند ٧، كما كانت قيمة المتوسطات الحسابية متقاربة بين أفراد العينتين، وقيمة مستوى الدلالة أكبر من ٠,٠٥ في البند نفسه.

وهو ما يشير إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في المتوسطات الحسابية بين العينة رقم ١، وهي عينة المشاركين في الحراك، والعينة رقم ٢، وهي عينة غير المشاركين، تجاه معظم بنود محور الديمقراطية، وهي البنود ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٨، ٩، ١٠، ١١، ما عدا بنداً واحداً هو البند ٧، وقد أوضحت الدراسة أنه لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينتين في هذا

البند، وهو البند الذي يشير إلى أنه يجب أن تكون هناك حدود وقوانين تنظم حرية الرأي والتعبير.

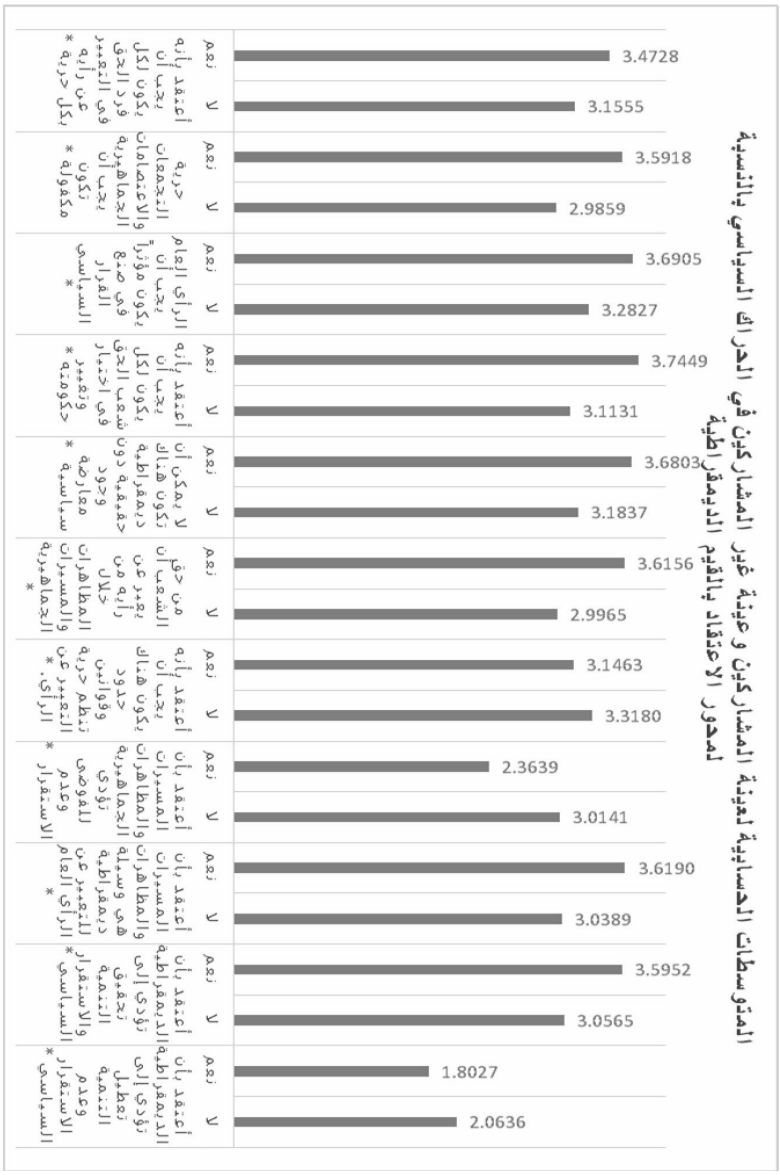

الشكل (١) – المتوسطات الحسابية لردود عينة (١)، وعينة (٢) تجاه بنود محور الديموقراطية

ويتضح من الشكل والجدول السابقين أن قيمة المتوسط الحسابي لأفراد العينة (١)، كانت أكبر من قيمة المتوسط الحسابي لأفراد العينة (٢) في البنود ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٩، ١٠، وهي البنود التي تميل إلى الاعتقاد بالقيم الديموقراطية، في حين كانت قيمة المتوسط الحسابي للعينة (٢) أكبر منها في العينة (١) في البندين ٨، ١١، وهما البندان اللذان يعتقدان بأن المسيرات والمظاهرات تؤدي إلى الفوضى، وبأن الديموقراطية تؤدي إلى تعطيل التنمية وعدم الاستقرار السياسي. وهو ما يعني أن العينة (١)، وهي عينة المشاركين في الحراك، كانت موافقة بشكل أكبر من العينة (٢)، وهي عينة غير المشاركين، على البنود التي تعتقد بالقيم الديموقراطية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، في حين كانت العينة (٢)، وهي عينة غير المشاركين في الحراك، موافقة بشكل أكبر من العينة (١)، على البنود التي تعتقد بأن المسيرات والمظاهرات تؤدي إلى الفوضى، وبأن الديموقراطية تؤدي إلى تعطيل التنمية.

ونستطيع أن نستنتج من الشكل والجدول السابقين أيضاً أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين عينة المشاركين في الحراك، وغير المشاركين في الحراك تجاه اعتقادهم بالقيم الديموقراطية؛ حيث إن المشاركين في الحراك من أفراد العينة كانوا أكثر اعتقاداً بالقيم الديموقراطية من غير المشاركين في الحراك من أفراد العينة. وبمعنى آخر، أوضحت الدراسة أنه كلما كان الأفراد أكثر اعتقاداً بالقيم الديموقراطية، كانت مشاركتهم في الحراك السياسي أكبر احتمالاً.

السؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة المشاركين في الحراك السياسي، وعينة غير المشاركين في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤، تجاه ثقتهم بقدراتهم الذاتية؟

ويوضح الشكل (٢) والجدول (٩)، أهم الفروق الإحصائية بين العينتين المذكورتين أعلاه تجاه محور الثقة بالقدرات الذاتية.

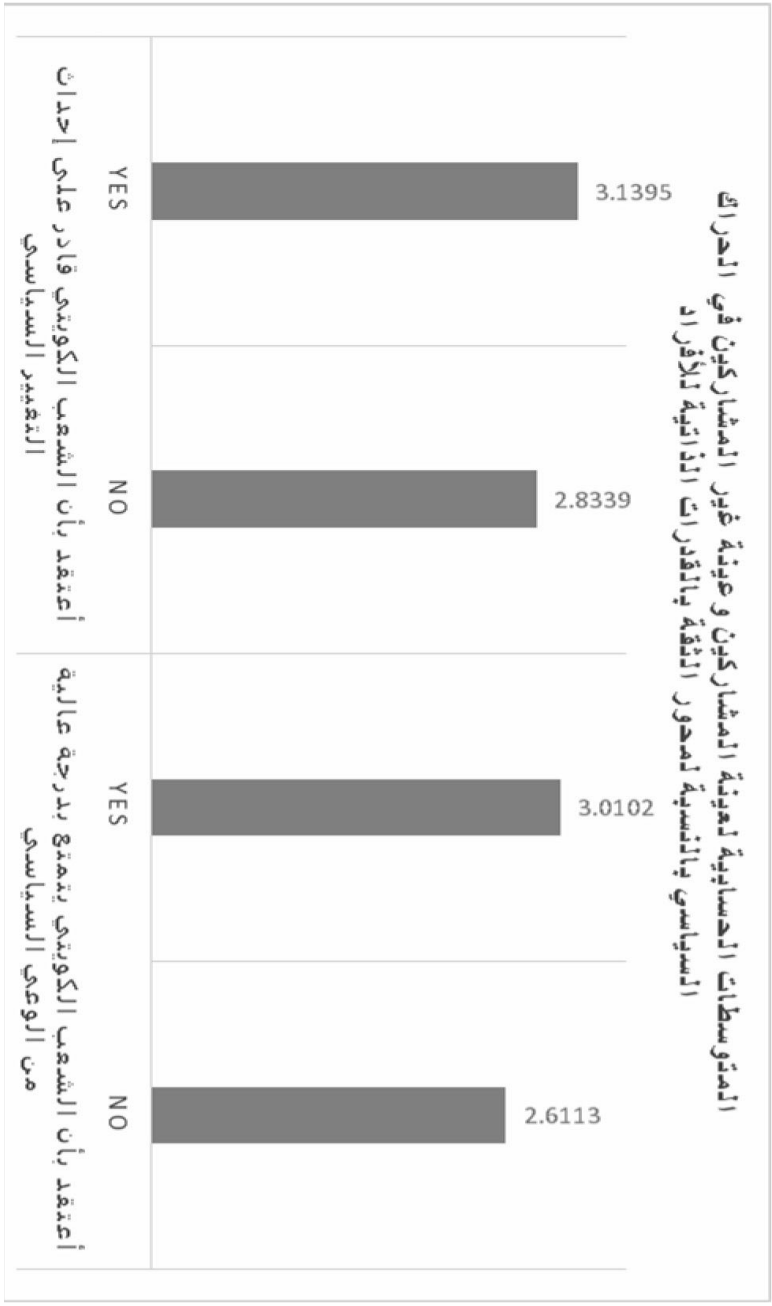

الشكل (٢) – يوضح المتوسطات الحسابية لردود العينة (١)، والعينة (٢) تجاه بنود محور الثقة بالقدرات الذاتية

الجدول (٩)

اختبار ت لقياس الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين عينة المشاركين في الحراك السياسي، وعينة غير المشاركين في الحراك تجاه ثقتهم بقدراتهم الذاتية

البند	اختبار ت لقياس الفروق ذات الدلالة الإحصائية					
					٩٥٪ فترة الثقة للفروق ما بين المتوسطات الحسابية	
	قيمة ت المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الفرق ما بين المتوسطات الحسابية	الخطأ المعياري للفروق	الحد الأدنى	الحد الأعلى
١- أعتقد بأن الشعب الكويتي قادر على إحداث التغيير السياسي.	٢,٦٨١	٥٧٥	,٠٠٨	,٣٠٥٥٣	,١١٣٩٤	,٠٨١٧٤	,٥٢٩٣٣
٢- أعتقد بأن الشعب الكويتي يتمتع بدرجة عالية من الوعي السياسي.	٣,٨٧٢	٥٧٥	,٠٠٠	,٣٩٨٩٠	,١٠٣٠٣	,١٩٦٥٣	,٦٠١٢٧

يوضح الجدول والشكل السابقان أن قيمة ت كانت موجبة وأكبر من – ١,٩٦ في البندين ١، ٢، في حين كانت قيمة المتوسطات الحسابية في هذين البندين متباينة بين أفراد العينتين تجاه محور الثقة بالقدرات الذاتية للأفراد، في حين كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من ٠,٠٥.

وهو ما يشير إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين العينة (١)، وهي عينة المشاركين في الحراك، والعينة (٢)، وهي عينة غير المشاركين، تجاه جميع بنود محور الثقة بالقدرات الذاتية.

ويتضح من الشكل والجدول السابقين أن قيمة المتوسط الحسابي لأفراد العينة (١)، وهي عينة المشاركين في الحراك، كانت أكبر من قيمة المتوسط الحسابي لأفراد العينة (٢)، في جميع بنود المحور، وهي البنود التي تؤكد الثقة في القدرات الذاتية للأفراد على التغيير، وتمتعهم بدرجة كبيرة من الوعي السياسي. مما يشير إلى أن العينة (١) كانت موافقة بشكل أكبر من العينة (٢)، على بنود هذا المحور.

ونستطيع أن نستنتج من الشكل والجدول السابقين أيضاً أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين عينة المشاركين في الحراك، وغير المشاركين في الحراك تجاه

اعتقادهم بمحور الثقة بالقدرات الذاتية؛ حيث إن المشاركين في الحراك من أفراد العينة كانوا أكثر ثقة بقدراتهم الذاتية من غير المشاركين في الحراك من أفراد العينة. وبمعنى آخر، أوضحت الدراسة أنه كلما كان الأفراد أكثر ثقة بقدراتهم الذاتية على التغيير، كانت مشاركتهم في الحراك السياسي أكبر احتمالاً.

السؤال الثالث: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة المشاركين في الحراك السياسي، وعينة غير المشاركين في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤، تجاه ثقتهم بأداء الحكومة وقدرتها على الإنجاز؟

ويوضح الجدول (١٠) والشكل (٣)، أهم الفروق الإحصائية بين العينتين المذكورتين أعلاه تجاه محور الثقة بأداء الحكومة وقدرتها على الإنجاز.

الجدول (١٠)

اختبار ت لقياس الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين عينة المشاركين في الحراك السياسي، وعينة غير المشاركين في الحراك تجاه ثقتهم بأداء الحكومة وقدرتها على الإنجاز

البند	اختبار ت لقياس الفروق ذات الدلالة الإحصائية						
	قيمة ت المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الفرق ما بين المتوسطات الحسابية	الخطأ المعياري للفروق	٩٥٪ فترة الثقة للفروق ما بين المتوسطات الحسابية	
						الحد الأدنى	الحد الأعلى
أعتقد بأن الحكومة لم تتوافر لها الفرصة الكافية لتحقيق الإنجاز.	-٣,٩٥٢	٥٧٥	,٠٠٠	-,٣٤٩٧٥	,٠٨٨٤٩	-,٥٢٣٥٦	-,١٧٥٩٥
أعتقد بأن الحكومة تضم عناصر مؤهلة.	-٢,٥٥٦	٥٧٥	,٠١١	-,٢٤٠٤٣	,٠٩٤٠٧	-,٤٢٥٢٠	-,٠٥٥٦٥
أعتقد بأن الحكومة لديها خطة تنفيذية واضحة المعالم.	-٢,٨٧٥	٥٧٥	,٠٠٤	-,٢٧٧٠٤	,٠٩٦٣٧	-,٤٦٦٣٣	-,٠٨٧٧٥
عتقد بأن أفراد المجتمع يجب أن يضعوا ثقتهم في الحكومة.	-٣,٨٤٠	٥٧٥	,٠٠٠	-,٣٦٥٤٨	,٠٩٥١٩	-,٥٥٢٤٤	-,١٧٨٥٣

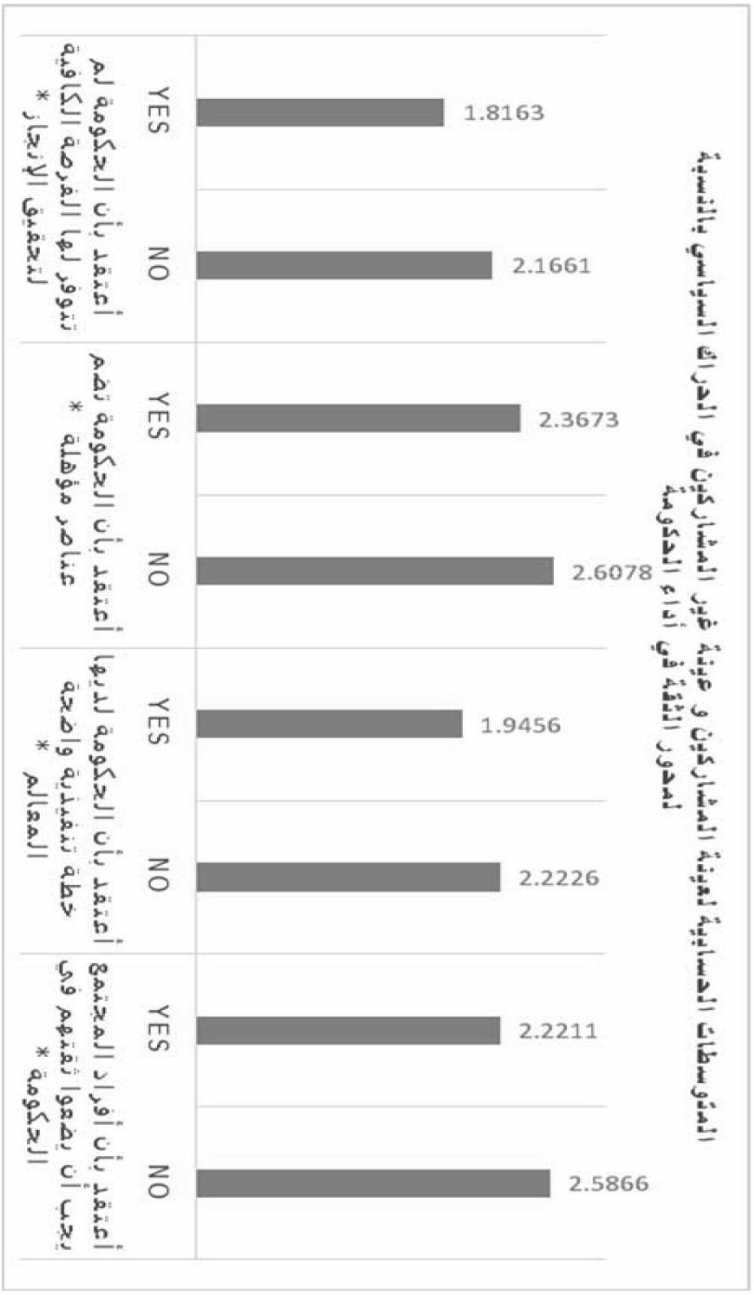

لشكل (٣) – يوضح المتوسطات الحسابية لردود العينة (١)، والعينة (٢) تجاه بنود محور الثقة بأداء الحكومة وقدرتها على الإنجاز

ويوضح الجدول والشكل السابقان أن قيمة ت كانت سالبة وأقل من -١,٩٦ في جميع بنود محور الثقة في أداء الحكومة، في حين كانت قيمة المتوسطات الحسابية في هذه البنود متباينة بين أفراد العينتين تجاه هذا المحور، وكانت قيمة مستوى الدلالة أقل من ٠,٠٥؛ مما يشير إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين العينة (١)، وهي عينة المشاركين في الحراك، والعينة (٢)، وهي عينة غير المشاركين، تجاه جميع بنود محور الثقة بأداء الحكومة.

ويتضح من الشكل والجدول السابقين أيضاً أن قيمة المتوسط الحسابي لأفراد العينة (١)، وهي عينة المشاركين في الحراك، كانت أقل من قيمة المتوسط الحسابي لأفراد العينة (٢)، في بنود المحور، وهي البنود التي تؤكد الثقة في أداء الحكومة وقدرتها على الإنجاز؛ مما يشير إلى أن العينة (١) كانت معارضة بشكل أكبر من العينة (٢)، لبنود هذا المحور.

ونستطيع أن نستنتج من الشكل والجدول السابقين أيضاً أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين عينة المشاركين في الحراك، وغير المشاركين في الحراك تجاه ثقتهم بأداء الحكومة وقدرتها على الإنجاز؛ حيث كان المشاركون في الحراك من أفراد العينة أقل ثقة بأداء الحكومة من الأفراد غير المشاركين في العينة.

ويتضح من الرسم والجدول أيضاً، أن هناك فروقاً ذاك دلالة إحصائية بين عينة المشاركين وعينة غير المشاركين في الحراك السياسي في الكويت تجاه جميع بنود محور الثقة بأداء الحكومة وقدرتها على الإنجاز. وقد كانت قيمة المتوسط الحسابي في جميع بنود المحور أكبر في عينة غير المشاركين في الحراك منها في عينة المشاركين.

ونستطيع أن نستخلص من الرسم والجدول السابقين أيضاً أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين عينة المشاركين في الحراك، وغير المشاركين في الحراك تجاه ثقتهم بأداء الحكومة وقدرتها على الإنجاز؛ حيث إن المشاركين في

الحراك من أفراد العينة كانوا أقل ثقة بأداء الحكومة وقدرتها على الإنجاز من غير المشاركين في الحراك من أفراد العينة. أو بمعنى آخر، أوضحت الدراسة أنه كلما كان الأفراد أقل ثقة بأداء الحكومة وقدرتها على الإنجاز، كانت مشاركتهم في الحراك السياسي أكبر احتمالاً.

السؤال الرابع: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الانتماء أو التوجه السياسي، الدائرة الانتخابية) من جهة، والمشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤ من جهة أخرى؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث بتطبيق اختبار كاي مربعات من خلال استخدام برنامج SPSS. ويوضح الجدول التالي إلى العلاقة بين هذه المتغيرات الديموغرافية من ناحية، والمشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤ من ناحية أخرى.

الجدول (١١)

اختبار كاي لقياس العلاقة ما بين المتغيرات الديموغرافية ومتغير المشاركة في الحراك السياسي

المتغير الديموغرافي			متغير المشاركة في الحراك السياسي
الجنس	درجة الحرية	Chi-square	٥٥,٦١٤
	مستوى الدلالة		١
			*,٠٠٠
العمر	درجة الحرية	Chi-square	٣٩,٧٦٥
	مستوى الدلالة		
			*,٠٠٠
المستوى التعليمي	درجة الحرية	Chi-square	٩,٩٥٩
	مستوى الدلالة		٤
			b,c *,٠٤١

تابع/ الجدول (١١)
اختبار كاي لقياس العلاقة ما بين المتغيرات الديموغرافية ومتغير المشاركة في الحراك السياسي

المتغير الديموغرافي			متغير المشاركة في الحراك السياسي
الانتماء السياسي	درجة الحرية	Chi-square	١,٣٨٢
	مستوى الدلالة		٢
			,٥٠١
الدائرة الانتخابية	درجة الحرية	Chi-square	٥,٥٥٥
	مستوى الدلالة		٤
			,٢٣٥

الجدول (١٢)
التوزيع التكراري للعينة (١) والعينة (٢)

		المشاركة في الحراك السياسي			
		نعم		لا	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	٢٣٧	٨٠,٦٪	١٤٥	٥١,٢٪
	أنثى	٥٧	١٩,٤٪	١٣٨	٤٨,٨٪
الفئة العمرية	أقل من ١٨	٢	٧,٪	١٠	٣,٥٪
	ما بين ١٨ و٣٠	١٦١	٥٤,٨٪	٢٠٦	٧٢,٨٪
	ما بين ٣١ و٤٠	٩١	٣١,٠٪	٣٣	١١,٧٪
	ما بين ٤١ و٥٠	٢٤	٨,٢٪	٢٥	٨,٨٪
	أكثر من ٥٠ سنة	١٦	٥,٤٪	٩	٣,٢٪
المستوى التعليمي	دراسات عليا	٤٩	١٦,٧٪	٢٥	٨,٨٪
	جامعي	٢٠١	٦٨,٤٪	٢١٩	٧٧,٤٪
	دبلوم	٢٧	٩,٢٪	٢٥	٨,٨٪
	ثانوية	١٧	٥,٨٪	١٣	٤,٦٪
	أخرى	٠	٠,٠٪	١	٤,٪

تابع/ الجدول (١٢)
التوزيع التكراري للعينة (١) والعينة (٢)

		المشاركة في الحراك السياسي			
		نعم		لا	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
الانتماء السياسي	إسلامي	١٢٢	٤١,٥٪	١٠٥	٣٧,١٪
	مستقل	١٥٨	٥٣,٧٪	١٦١	٥٦,٩٪
	ليبرالي	١٤	٤,٨٪	١٧	٦,٠٪
الدائرة الانتخابية	الأولى	١٥	٥,١٪	١٧	٦,٠٪
	الثانية	٣٠	١٠,٢٪	٣١	١١,٠٪
	الثالثة	٥١	١٧,٣٪	٦٥	٢٣,٠٪
	الرابعة	١٢٣	٤١,٨٪	١١٧	٤١,٣٪
	الخامسة	٧٥	٢٥,٥٪	٥٣	١٨,٧٪

ويوضح الجدول (١١) أن قيمة كاي بالنسبة إلى متغير الجنس كانت تساوي ٥٥,٦١٤، وقيمة مستوى الدلالة له كانت أقل من ٠,٠٥، في حين كانت قيمة كاي لمتغير العمر تساوي ٣٩,٧٦٥، وقيمة مستوى الدلالة له أقل من ٠,٠٥. وكانت قيمة كاي لمتغير المستوى التعليمي تساوي ٩,٩٥٤، في حين كانت قيمة مستوى الدلالة له أقل من ٠,٠٥. وهو ما يعني أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي من ناحية، ومتغير المشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤ من ناحية أخرى.

في حين يوضح الجدول أيضاً (١١) أن قيمة كاي لمتغير الانتماء أو التوجه السياسي كانت ١,٣٨٢، في حين كانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من ٠,٠٥، كما كانت قيمة كاي لمتغير الدائرة الانتخابية تساوي ٥,٥٥٥، وكانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من ٠,٠٥؛ وهو ما يعني أنه لا توجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الانتماء أو التوجه السياسي، والدائرة الانتخابية من

جهة، ومتغير المشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤ من جهة أخرى.

وتوضح الدراسة، من خلال الجدولين السابقين ١١، ١٢، أن متغيرات العمر، والجنس، والمستوى التعليمي ترتبط بعلاقة إحصائية مع المشاركة في الحراك السياسي؛ بمعنى أن عمر الأفراد، وجنسهم (ذكور أم إناث)، ومستواهم التعليمي، كل هذه المتغيرات الديموغرافية تؤثر في مدى مشاركة الأفراد في الحراك السياسي.

وقد أوضحت الدراسة أن معظم المشاركين في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة ٢٠٠٩ -٢٠١٤، كانوا من الذكور، الذين تراوح أعمارهم من ١٨-٣٠ سنة، كما كانوا من ذوي التعليم العالي.

السؤال الخامس: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتقاد بالقيم الديموقراطية، والثقة بالقدرات الذاتية، والثقة بأداء الحكومة من ناحية، والمشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤ من ناحية أخرى؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث بتطبيق اختبار خط الانحدار اللوجستي، لتوضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة وهي (الاعتقاد بالقيم الديمقراطية، والثقة بالقدرات الذاتية، والثقة بأداء الحكومة)، والمتغير التابع في هذه الدراسة وهو (المشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤).

ويوضح هذا الاختبار إذا ما كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة من جهة والمتغير التابع من جهة أخرى، كما يوضح درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في هذه الدراسة وهو المشاركة في الحراك السياسي.

وتوضح الجداول (١٣)، (١٤)، (١٥)، طبيعة العلاقة الإحصائية بين متغيرات الدراسة كما يلي:

الجدول (١٣)

تحليل معادلة خط الانحدار اللوجستي بين متغير الثقة بالقدرات الذاتية للأفراد والمشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤

		قيمة المعامل B	الخطأ المعياري S.E.	اختبار Wald	درجة الحرية	مستوى الدلالة
Step	القدرات	,٢٥٣	,٠٧٢	١٢,٥٠٩	١	,٠٠٠
1[a]	الحد الثابت	,٦٩٥	,٢٢٣	٩,٦٨٢	١	,٠٠٢

الجدول (١٤)

تحليل معادلة خط الانحدار اللوجستي بين متغير الثقة في الحكومة والمشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤

		قيمة المعامل B	الخطأ المعياري S.E.	اختبار Wald	درجة الحرية	مستوى الدلالة
Step	الثقة في الحكومة	-,٤١٥	,٠٩٩	١٧,٥٠٠	١	,٠٠٠
1[a]	الحد الثابت	١,٥٢٥	,٣٨٤	١٥,٨٠٣	١	,٠٠٠

الجدول (١٥)

تحليل معادلة خط الانحدار اللوجستي بين متغير الاعتقاد بالقيم الديمقراطية والمشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤

		قيمة المعامل B	الخطأ المعياري S.E.	اختبار Wald	درجة الحرية	مستوى الدلالة
Step	الديمقراطية	,٣١٣	,٠٨٩	١٢,٤٤٦	١	,٠٠٠
1[a]	الحد الثابت	-,٩٢٧	,٦٢٥	١٢,٢٠٦	١	,٠٠٠

ويتضح من الجداول السابقة أن مستوى الدلالة لجميع المتغيرات كان أقل من ٠,٠٥، وهو ما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الاعتقاد بالقيم الديموقراطية، والثقة بالقدرات الذاتية للأفراد، والثقة بأداء الحكومة من

جانب، والمشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من (٢٠٠٩-٢٠١٤) من جانبٍ آخر. بمعنى أن هذه المتغيرات كان لها تأثير في احتمالية المشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال تلك الفترة.

ويتضح من خلال الجدولين (١٣) (١٤)، أن قيمة المعامل لمعادلة الانحدار اللوجستي بين متغير الثقة في القدرات الذاتية للأفراد والمشاركة في الحراك كانت ٢٥٣,، كما كانت قيمة المعامل بين متغير الاعتقاد بالقيم الديموقراطية والمشاركة في الحراك السياسي ٣١٣,؛ ما يعني أن علاقة التأثير كانت طردية بين كل من متغير الاعتقاد بالقيم الديمقراطية، ومتغير الثقة في القدرات الذاتية للأفراد من جانب، والمشاركة في الحراك السياسي من جانب آخر. بمعنى أنه كلما زاد اعتقاد الأفراد بالقيم الديموقراطية، وزادت ثقتهم بقدراتهم الذاتية، زادت فرص مشاركتهم في الحراك السياسي.

ومن ناحية أخرى، أوضح الجدول (١٤) أن قيمة المعامل لمعادلة الانحدار اللوجستي بين متغير الثقة في الحكومة والمشاركة في الحراك السياسي كان -٤١٥,، وهو ما يعني أن علاقة التأثير والارتباط بين المتغيرين كانت سلبية؛ بمعنى أنه كلما قلت ثقة الأفراد في أداء الحكومة، زادت درجة مشاركتهم في الحراك السياسي في الكويت، والعكس صحيح.

كما أوضحت الجداول السابقة – (١٣)، (١٤)، (١٥) – أن متغير الثقة في الحكومة كان له أكبر درجة تأثير في المشاركة في الحراك السياسي في الكويت، بقيمة معامل -٤١٥, (وذلك بإهمال الإشارة السالبة)، ويليه في درجة التأثير متغير الاعتقاد بالقيم الديموقراطية، بقيمة معامل ٣١٣,، ثم متغير الثقة في القدرات الذاتية للأفراد، بقيمة معامل ٢٥٣,.

وتعزز هذه النتائج، في الجداول ١٣-١٤-١٥، ما جاء في النتائج السابقة لهذه الدراسة، التي أوضحت أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين عينة المشاركين وعينة غير المشاركين في الحراك السياسي في الكويت تجاه متغيرات الاعتقاد بالقيم الديموقراطية، والثقة بالقدرات الذاتية للأفراد، والثقة بأداء الحكومة.

وهو ما يدل على أن هذه المتغيرات تعتبر من العوامل والمحددات المؤثرة في المشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤.

وبناءً عليه، فقد أوضحت الدراسة مجموعة من النتائج، يمكن إيجازها فيما يلي:

١ - إن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين عينة المشاركين وعينة غير المشاركين في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤ تجاه اعتقادهم بالقيم الديموقراطية.

٢ - إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الاعتقاد بالقيم الديموقراطية من جهة، والمشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤ من جهة أخرى.

وقد أوضحت النتيجة (١) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الأفراد المشاركين في الحراك من جانب والأفراد غير المشاركين في الحراك من جانب آخر تجاه اعتقادهم بالقيم الديموقراطية؛ بحيث إن الأفراد المشاركين في الحراك كانوا أكثر اعتقاداً بالقيم الديمقراطية من غيرهم من الأفراد غير المشاركين في هذا الحراك، وتعززت هذه النتيجة بالنتيجة (٢) التي أثبتت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الاعتقاد بالقيم الديموقراطية من جانب والمشاركة في الحراك السياسي في الكويت من جانب آخر؛ بحيث أوضحت الدراسة أن هناك علاقة تأثير وترابط طردية بين الاعتقاد بالقيم الديموقراطية والمشاركة في الحراك السياسي؛ أي أنه كلما زاد اعتقاد الأفراد بالقيم الديموقراطية، زادت فرص مشاركتهم في الحراك السياسي.

وتبدو هذه النتائج منطقية إلى حد كبير وتأتي في سياقها الصحيح؛ إذ إن الحراك السياسي بطبيعته يظهر بشكل أوضح في المجتمعات الديموقراطية والمفتوحة، كما أن ظاهرة الحراك بحد ذاتها تعتبر صورة من صور المشاركة السياسية وتأثير الرأي العام، ومظهراً من مظاهر الديموقراطية ومؤشراتها. لذا فإنه من المنطقي القول إن من يشارك من أفراد المجتمع في الحراك يكون أكثر

اعتقاداً من غيره من الأفراد بالقيم الديموقراطية المرتبطة بحرية الرأي والتعبير والقدرة على التأثير في صنع القرار السياسي.

وهو ما أكدته هذه الدراسة من خلال نتائجها الميدانية والإحصائية، التي أظهرت أن المشاركين في الحراك كانوا أكثر اعتقاداً بالقيم الديموقراطية من غيرهم من أولئك الذين لم يشاركوا فيه، وهي النتيجة التي تعززت بما كشفت عنه هذه الدراسة كذلك من وجود علاقة تأثير وترابط بين الاعتقاد بالقيم الديموقراطية والمشاركة في الحراك السياسي.

٣ – إن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين عينة المشاركين وعينة غير المشاركين في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩–٢٠١٤ تجاه ثقتهم بقدراتهم الذاتية على التغيير.

٤ – إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الثقة بالقدرات الذاتية للأفراد من جهة، والمشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩–٢٠١٤ من جهة أخرى.

كما كشفت الدراسة من خلال النتيجة (٣) عن وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين الأفراد المشاركين في الحراك السياسي من جانب، والأفراد غير المشاركين فيه من جانب آخر، تجاه ثقتهم بقدراتهم الذاتية، وخصوصاً قدراتهم على التغيير؛ بحيث إن الأفراد المشاركين في الحراك كانوا أكثر ثقة بقدراتهم الذاتية على التغيير من الأفراد غير المشاركين، وهي النتيجة التي تأكدت من خلال النتيجة (٤)، التي أوضحت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الثقة بالقدرات الذاتية للأفراد من جانب، والمشاركة في الحراك السياسي من جانب آخر. وقد أوضحت الدراسة أن هناك علاقة تأثير وترابط طردية بين الثقة بالقدرات الذاتية للأفراد والمشاركة في الحراك السياسي؛ أي أنه كلما زادت ثقة الأفراد في قدراتهم الذاتية على التغيير، زادت فرص مشاركتهم في الحراك السياسي.

وتبدو هذه النتائج مقبولة وغير منافية للمنطق والعقل؛ حيث إن المشاركة في الحراك السياسي في الغالب لا تكون عفوية أو غير مقصودة من قبل الأفراد،

كما أنها لا تأتي عن طريق الإجبار والإكراه، بل تكون المشاركة عادة اختيارية وطوعية. ومن ناحية أخرى، فإن المشاركة في الحراك السياسي عادة لا تخلو من الصعوبات، وفي بعض الأحيان من التضحيات؛ حيث إن الحراك السياسي الذي ظهر في الكويت مؤخراً كان موجهاً – بشكل رئيسي – ضد سياسات الحكومة، لذلك فإن كل من شارك في هذا الحراك كان يتوقع – على الأرجح – بشكل مسبق حدوث مضايقات له من جانب السلطة؛ حيث إن قضية المشاركة في الحراك السياسي لم تكن تخلو من الآثار والنتائج السلبية التي يتحملها الأفراد المشاركون فيه، ولو لم يكن هؤلاء الأفراد لديهم ثقة كبيرة بقدراتهم الذاتية على تحقيق أهدافهم، لكان من الصعب تصور مشاركتهم في مثل هذا الحراك.

ومن جانب آخر، فإنه بالنظر إلى مطالب هذا الحراك وأهدافه، يتبين أنها طموحة إلى حد كبير، ومن بينها الوصول إلى صيغة النظام البرلماني الديمقراطي الكامل في الكويت، لذلك فإنه من المنطقي القول أن المشاركين في هذا الحراك لديهم ثقة كبيرة بقدراتهم الذاتية على التغيير بشكل يتوافق مع هذه الأهداف الكبيرة. وهذا ما أكدته هذه الدراسة التي أظهرت أن الأفراد المشاركين في هذا الحراك كانوا أكثر ثقة بقدراتهم الذاتية من غيرهم من الأفراد غير المشاركين فيه، وهي النتيجة التي تعززت بوجود علاقة تأثير وترابط بين الثقة بالقدرات الذاتية والمشاركة في الحراك السياسي.

٥ – إن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين عينة المشاركين وعينة غير المشاركين في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤ تجاه ثقتهم بأداء الحكومة وقدرتها على الإنجاز.

٦ – إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الثقة بأداء الحكومة وقدرتها على الإنجاز من جهة، والمشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤ من جهة أخرى.

وأوضحت الدراسة من خلال النتيجة (٥) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الأفراد المشاركين في الحراك السياسي من جانب، والأفراد غير

المشاركين في الحراك تجاه ثقتهم بأداء الحكومة وقدرتها على الإنجاز؛ بحيث إن الأفراد المشاركين في الحراك كانوا أقل ثقة بأداء الحكومة من الأفراد غير المشاركين في الحراك. وهي النتيجة التي تعززت من خلال النتيجة (٦)، التي أثبتت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الثقة في أداء الحكومة وقدرتها على الإنجاز من جانب، والمشاركة في الحراك السياسي من جانب آخر؛ بحيث وجدت هذه الدراسة أن هناك علاقة تأثير وترابط عكسية بين الثقة في أداء الحكومة، والمشاركة في الحراك السياسي؛ أي أنه كلما قلت ثقة الأفراد في أداء الحكومة وقدرتها على الإنجاز، زادت فرص مشاركتهم في الحراك السياسي.

وتبدو كذلك هذه النتائج منطقية إلى حد كبير؛ حيث إن تجارب الحراك السياسي في الكويت، كما سبق عرضه في الصفحات السابقة، أوضحت أن الحراك السياسي في الكويت يظهر عادة كرد فعل على سياسات أو قرارات حكومية معينة، يعتقد المشاركون في الحراك بأنها كانت خاطئة أو غير دستورية، كما أن المشاركة في الحراك السياسي بحد ذاتها تعتبر شكلاً من أشكال التعبير عن المعارضة السياسية والرفض الشعبي لسياسات الحكومة، لذا فإنه من المنطقي القول إن الأفراد المشاركين في الحراك السياسي يكون لديهم ثقة أقل بأداء الحكومة وقدرتها على تحقيق الإنجاز، مقارنة مع غيرهم من الأفراد غير المشاركين فيه، وهذا ما أكدته النتائج الإحصائية لهذه الدراسة.

٧ – إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي من جهة، والمشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩–٢٠١٤ من جهة أخرى.

أوضحت هذه الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس والمشاركة في الحراك السياسي في الكويت، وقد بينت أن الذكور أكثر مشاركة من الإناث في الحراك السياسي في الكويت، وهو أمر يبدو متوقعاً، ويرجع احتماله إلى "انشغالات المرأة الكويتية بالأعمال المنزلية مقارنة بالرجل، والحداثة الزمنية لمشاركة العنصر النسائي في العملية الانتخابية في الكويت" (عبد الله الغانم،

يعقوب الكندري، إبراهيم الهدبان، ٢٠١١: ٣٨٨)؛ حيث كانت أول مشاركة للمرأة في العملية الانتخابية في الكويت في عام ٢٠٠٦، وهي مشاركة تعتبر حديثة، وذلك مقارنة بمشاركة الرجل في العملية الانتخابية في الكويت، التي بدأت منذ ظهور الانتخابات في الكويت في بداية الستينيات من القرن الماضي.

وعلى الرغم من أن المشاركة في الانتخابات تعتبر جزءاً من المشاركة السياسية وليست كلها، فإن استبعاد المرأة في الكويت من المشاركة في الانتخابات طوال الفترة الزمنية الممتدة من (١٩٦٢-٢٠٠٦)، قد أسهم - بلا شك - في ابتعادها عن الاهتمام بالأمور السياسية أو المشاركة في الفعاليات والأنشطة السياسية، التي من بينها الحراك الشعبي.

وهناك معوقات لمشاركة المرأة السياسية بشكل عام، من أهمها، رفض فكرة الاختلاط بين الذكور والإناث؛ حيث تتطلب المشاركة السياسية الاتصال الدائم بالحياة العامة من خلال المشاركة في الندوات أو حضور الاجتماعات العامة، وهو أمر لا يقبله كثير من الرجال في مجتمع تقليدي محافظ مثل المجتمع الكويتي، وهو ما يؤثر سلباً في حجم مشاركتها السياسية وفعاليتها (محمد العجمي، ٢٠٠٠: ١١٩-١٢٠). وتعتقد سهام القبندي (٢٠١٣) بأن المجتمع الكويتي تسوده الثقافة السياسية الأبوية الذكورية، وهو ما يشكل عائقاً أمام مشاركة المرأة الفاعلة في الحياة السياسية.

وكشفت الدراسة، من جانب آخر، عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العمر والمشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤، وقد أوضحت أن أكثرية المشاركين في الحراك السياسي في الكويت كانوا من فئة الشباب الذين تراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٠ سنة، إذ بلغت نسبتهم ٥٤,٨٪ من المشاركين في الحراك السياسي في الكويت. وهو أمر يبدو مقبولاً، وذلك على اعتبار أن فئة الشباب تمثل الأغلبية في المجتمع الكويتي، كما أن فئة الشباب في كل المجتمعات هي التي تتميز بالحماسة والجرأة والاندفاع والرغبة في التغيير، وهو ما يتفق مع متطلبات المشاركة في مظاهر الحراك السياسي وأنشطته، وخصوصاً تلك المتعلقة بالمشاركة في المسيرات أو

المظاهرات، وما قد يحدث فيها من مواجهات مع قوات الأمن، وهو أمر ينسجم مع روح المغامرة التي تتسم بها فئة الشباب بشكل عام.

وتبدو هذه النتيجة متفقة مع النتيجتين السابقتين (٣، ٤) اللتين أظهرتا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ثقة الأفراد بالقدرات الذاتية والمشاركة في الحراك السياسي؛ حيث يمكن القول إن فئة الشباب في كل المجتمعات هي التي لديها ثقة، أكثر من غيرها من الفئات العمرية، بالقدرة على التغيير، وهي الثقة التي تصل في بعض الأحيان إلى حد الإفراط والتهور.

والشباب على مر التاريخ هم الشريحة العمرية الأكثر تهيؤاً للثورة، وقد قاد الشباب كل ثورات العالم في القرنين التاسع عشر والعشرين، مثل الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية، والثورة الإيرانية، وفي الفترة الأخيرة ثورات "الربيع العربي". ويعتقد علماء الاجتماع أن شريحة الشباب – بحكم توسطها بين مرحلتي الطفولة (١–١٢ سنة) والكهولة (٣٠–٥٠ سنة) – فإنها تعتبر شريحة قلقة، ويدفعها هذا القلق إلى الانحراف أو التمرد أو المغامرة أو الثورة. وفي المجتمعات المفتوحة الديموقراطية يتم استيعاب هذا القلق الشبابي من خلال إتاحة المجال أمام المشاركة السياسية والتأثير في صنع القرار السياسي (سعد الدين إبراهيم، ٢٠١٢: ٩٦)

وفي الكويت تعتبر فئة الشباب العنصر الرئيسي في المعارضة السياسية الأوسع خارج البرلمان. وقد أصبح الشباب في الكويت أكثر نشاطاً وتحركاً نتيجة لتأثير ثورات الربيع العربي في بداية عام ٢٠١١، على الرغم من أن دور الشباب في العمل السياسي في الكويت يرجع إلى ما قبل هذا التاريخ، وذلك من خلال الحركات الشبابية التي ظهرت في الكويت مثل "السور الخامس"، أو "الحركة البرتقالية" خلال حملة "نبيها خمس" (Kenneth Katzman, 2014). وتعتبر تجربة الحراك السياسي الأخيرة في الكويت ذات صبغة شبابية واضحة؛ حيث أسهم تطور وسائل الاتصال الاجتماعي في تزايد دور الشباب في الحراك السياسي في الكويت؛ لأن هذه الفئة في المجتمع هي الأقدر على مواكبة هذا التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال واستخدامه.

ويتضح الاهتمام المتزايد للشباب الكويتي في استخدام وسائل الاتصال الحديثة؛ إذ أتى ٢٩ كويتياً ضمن قائمة فوربس الشرق الأوسط لأكثر من ١٠٠ شخصية عربية حضوراً وتأثيراً في تويتر (صالون تويتر السياسي، ٢٠١١). وفي دراسة لباحثين من جامعة Northeastern، قاموا فيها بتحليل ٣٨٠ مليون تغريدة خلال الفترة من أكتوبر ٢٠١٠ لغاية مايو ٢٠١٢، وجدوا أن الكويت احتلت المركز الأول بين دول العالم في استخدام التويتر للفرد الواحد من مجموع السكان (Marissa McNaughton, 2014).

وتتفق نتيجة هذه الدراسة من حيث إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العمر والمشاركة في الحراك السياسي، مع ما أسفرت عنه دراسة علي الزعبي (٢٠١٣)؛ إذ أشارت دراسته إلى أن متغير العمر يعتبر من المحددات المؤثرة في السلوك السياسي والمشاركة السياسية في المجتمع الكويتي. واقتصرت دراسة الزعبي على دراسة السلوك الانتخابي فقط كمؤشر على ظاهرة المشاركة السياسية في المجتمع الكويتي. وقد بينت هذه الدراسة أن فئة الشباب الذين تراوح أعمارهم من ٢٥ إلى ٣٥ سنة كانوا أكثر مشاركة في الانتخابات في الكويت من غيرهم من الفئات العمرية. ومن المعلوم أنه من بين الشروط الواجب توافرها في الناخب الكويتي ألا يقل سنه عن ٢١ عاماً، وهو ما يمكن أن يفسر الاختلاف الذي جاء في دراستنا، التي أوضحت أن الشباب الذين راوحت أعمارهم من ١٨ إلى ٣٠ عاماً كانوا أكثرية المشاركين في الحراك السياسي؛ وذلك على اعتبار أن دراستنا لم تركز على دراسة السلوك الانتخابي، وإنما ركزت على دراسة السلوك السياسي للأفراد من خلال مشاركتهم في مظاهر الحراك السياسي المختلفة في المجتمع الكويتي.

ومن ناحية أخرى، أشارت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير المستوى التعليمي، والمشاركة في الحراك السياسي في الكويت من ٢٠٠٩-٢٠١٤. وقد أوضحت أن غالبية المشاركين في الحراك السياسي كانوا من ذوي التعليم العالي؛ إذ كانت نسبة من هم في المرحلة

الجامعية أو في مرحلة الدراسات العليا، (سواء كانوا من الحاصلين على هذه الشهادات أم من المستمرين في الدراسة فيها) نحو ٧٥٪ من المشاركين في الحراك السياسي في الكويت، وهو أمر يبدو منطقياً إلى حدٍ كبير؛ إذ أثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة طردية بين المستوى التعليمي ودرجة المشاركة السياسية؛ بحيث إنه كلما زاد المستوى التعليمي للفرد، زادت درجة مشاركته السياسية، مثل دراسة Sunshine Hillygus (2005) التي أثبت فيها أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة المناهج الدراسية في مراحل التعليم العالي، والمشاركة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن ناحية أخرى، فإن "المعرفة" تعتبر من أهم خصائص المشارك السياسي، بحيث يشترط فيه المعرفة والإلمام بالأمور السياسية، وأن تكون مشاركته نابعة من قناعة بفكر وخط سياسي معين. وفي المقابل، يعتبر الجهل والأمية من المعوقات الرئيسية للمشاركة السياسية؛ إذ إن عدم معرفة الفرد بطبيعة الصراعات السياسية التي تدور حوله، تولد لديه – في الغالب – شعوراً بأنه ليس له دور في الحياة السياسية (إبراهيم أبراش، ١٩٩٨: ٢٤٢–٢٤٦).

٨ – إنه لا توجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الانتماء السياسي، ومحل الدائرة الانتخابية من جهة، والمشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩–٢٠١٤ من جهة أخرى.

أوضحت هذه الدراسة أنه لا توجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الانتماء أو التوجه السياسي من جهة، والمشاركة في الحراك السياسي من جهة أخرى. وقد كان معظم المشاركين في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩–٢٠١٤، من المستقلين وغير المنتمين سياسياً لأي تنظيم أو حزب سياسي؛ أي أن الانتماء والتوجه السياسي لم يكن من بين المحددات المؤثرة في المشاركة في هذا الحراك، ولكن كانت السمة العامة لهذا الحراك بأنه كان – كما يقول شفيق الغبرا (٢٠١٢) – "عفوياً ويخلو من الهوية الأيديولوجية".

وبالنظر إلى مطالب هذا الحراك في فتراته المختلفة – مثل تغيير رئيس

الوزراء أو حل البرلمان أو معارضة تغيير النظام الانتخابي، أو الدعوة لتعديل الدستور وتطوير النظام السياسي في الكويت – يتبين أنها لم تكن مطالب تقتصر على فئة اجتماعية محددة أو تنظيم سياسي معين. لذلك فقد كانت المشاركة في هذا الحراك مفتوحة، وغير مقصورة على تنظيمات سياسية معينة أو توجهات أيديولوجية محددة، وهو ما يجعل نتيجة هذه الدراسة أكثر قبولاً من الناحية العملية، وهي التي أظهرت أنه لا توجد هناك علاقة ترابط أو تأثير بين التوجه أو الانتماء السياسي من جهة، والمشاركة في الحراك السياسي في الكويت من جهة أخرى.

ومن جانب آخر، أوضحت الدراسة أنه لا توجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الدائرة الانتخابية والمشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤؛ فقد كان معظم المشاركين في هذا الحراك من الأفراد الذين يقطنون الدائرتين الانتخابيتين الرابعة والخامسة، بنسبة ٦٧,٣٪ من الأفراد المشاركين في الحراك. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدوائر الانتخابية تضم المناطق السكنية التي يتركز فيها الأفراد من أصول قبلية في المجتمع الكويتي، أو ما يطلق عليهم مجازاً "البدو". ويشتمل المجتمع الكويتي على تقسيمات فئوية تضم "البدو" وهم أولئك الذين يرجعون في أصولهم إلى امتدادات قبلية صحراوية، و "الحضر" وهم الذين ينتسبون إلى أصول حضرية مدنية، وتقسيمات أخرى طائفية تشمل "السنة" و"الشيعة".

ويمكن تفسير كون معظم المشاركين في الحراك السياسي الأخير في الكويت هم من الأفراد الذين يقطنون في الدائرتين الانتخابيتين الرابعة والخامسة، أو ما تسمى في الكويت "بالمناطق الخارجية"، بأن سكان هذه الدوائر الانتخابية هم أغلبية السكان في الكويت. كما أن أكثرية المواطنين في هذه الدوائر الانتخابية هم من أبناء القبائل، ويشكل هؤلاء غالبية المجتمع الكويتي. ويمكن تفسير كون أبناء "المناطق الخارجية"، أو مجازاً أبناء "القبائل" هم غالبية المشاركين في الحراك السياسي، بأن هذه الفئة المجتمعية تشعر بحالة من عدم الرضا والغضب الكامن.

ويعتقد الغبرا (٢٠١١) أن التهميش والاغتراب والعزلة الاجتماعية التي تشعر بها الأغلبية القبلية، في مقابل سيطرة العائلات التجارية القديمة على القطاع الخاص والمناصب القيادية في الدولة، أسهم في تحول أبناء القبائل من الولاء للحكومة إلى المعارضة السياسية، خصوصاً بين أبناء الجيل الجديد منهم الذي زادت بينهم نسبة التفوق والتعليم العالي (الغبرا، ٢٠١١: ٢٧-٢٨)؛ حيث انتقل مركز الحراك السياسي في المرحلة الأخيرة إلى شباب القبائل (محمد عبدالقادر الجاسم، ٢٠١٢)، وقد كان المكون القبلي في المجتمع موالياً بصورة كبيرة للحكومة والنظام في الفترة التي أعقبت الاستقلال في بداية الستينيات من القرن الماضي؛ حيث قامت الحكومة باستقطاب القبائل وتقريبها في تلك الفترة لاحتواء نفوذ حركة القوميين العرب في الكويت، ولكن الجيل الجديد من أبناء القبائل، الذي أصبح أكثر تعليماً، لم يعد متقبلاً لفكرة الطاعة العمياء للحكومة (Kristian Diwan, 2011).

كما أن سياسة الدولة التقسيمية التي خلقت شروخاً بين الفئات الحضرية والفئات القبلية، وتردي الخدمات في المناطق الخارجية، وفي الدائرتين الانتخابيتين الرابعة والخامسة، التي تتركز فيها الأغلبية القبلية، مقارنة بالمناطق الداخلية، في الدوائر الانتخابية الأولى والثانية والثالثة، التي تتركز فيها الأقلية الحضرية، كل ذلك أسهم في ظهور حالة "الحرمان النسبي" بين أفراد الفئة القبلية، وجعلها أرضاً خصبة للسخط الشعبي والاحتجاج على التمييز. كما أسهم شعور أبناء القبائل بصعوبة الوصول إلى المناصب المهمة في الدولة والحصول على الامتيازات بشكل يتناسب مع ثقلهم العددي، في زيادة تمسكهم بالديموقراطية والحرية السياسية ومجلس الأمة والدستور؛ لأنهم وجدوا في الديموقراطية النافذة الوحيدة التي يستطيعون من خلالها التعبير عن أنفسهم (الغبرا، ٢٠١١: ٣٠-٣١)

وقد أصبح هناك اعتقاد شائع في الكويت بأن الحراك الذي شهدته البلاد في الفترة الأخيرة كان حراكاً "قبلياً"، ويمكن أن يرجع تفسير هذا الاعتقاد إلى أن كثيراً من نواب المعارضة الذين قادوا هذا الحراك السياسي كانوا ينتمون إلى المناطق "القبلية"، كما كان معظم المشاركين في الحراك من أبناء القبائل. ومن

ناحية أخرى، فقد أصبح هناك اعتقاد آخر بأن هذا الحراك مرتبط بالتيارات السياسية الدينية، وبالتحديد جماعة الإخوان المسلمين والسلف، وقد نتج هذا الاعتقاد من كون كثيرٍ من نواب المعارضة الذين قادوا الحراك السياسي كذلك كانوا ينتمون إلى هذه الجماعات الإسلامية. كما أن هذه الجماعات – وخصوصاً جماعة الإخوان في الكويت – شاركت بفعالية في أنشطة هذا الحراك. وربما كان لثورات الربيع العربي وما نتج عنها من وصول الأحزاب الإسلامية إلى السلطة في بعض الدول العربية، تأثير على نشوء هذا الاعتقاد لدى البعض في الكويت.

ولكن على الرغم من هذه الاعتقادات، فإن هذه الدراسة أوضحت أنه لا توجد هناك علاقة ترابط وتأثير بين متغيرات الانتماء السياسي، والدائرة الانتخابية، من جهة، والمشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤ من جهة أخرى؛ بمعنى أن هذه المتغيرات الديموغرافية ليست من بين المحددات المؤثرة في الحراك السياسي في الكويت خلال هذه الفترة. وهو ما يمكن القول معه إن الحراك السياسي الذي شهدته الكويت في الفترة الأخيرة يعتبر حراكاً وطنياً ولم يقتصر فقط على فئة اجتماعية معينة أو جماعة سياسية بعينها.

توصيات الدراسة والخاتمة:

يمكن القول إن ظاهرة الحراك السياسي تعتبر ظاهرة صحية، ومؤشراً مهماً على وجود الحرية والديموقراطية في المجتمع. وذلك بشرط التزام المشاركين في الحراك بقوانين الدولة وعدم الخروج على القواعد العامة المنظمة. ويعتبر الحراك السياسي صورة من صور المشاركة السياسية والتعبير السلمي عن الرأي. لذلك فإنه لا يجب التخوف من ظهور الحراك السياسي في المجتمع الكويتي؛ لأنه دليل ومؤشر على حيوية هذا المجتمع وتأثيره وتفاعله مع قضاياه السياسية. كما لا يجب التفكير في استخدام الوسائل القمعية في التعامل مع ظاهرة الحراك السياسي؛ وذلك لأن قمع الأفراد وحرمانهم من ممارسة حقهم الطبيعي في التعبير عن الرأي يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات سلبية وخطيرة في

المجتمع، ومن بينها دخول هؤلاء الأفراد في حالة من "العزلة"، و "الاغتراب الاجتماعي"، كما يسميها علماء الاجتماع السياسي. وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ظهور العمل السري بين صفوف الجماعات السياسية، وشيوع ظاهرة التطرف والعنف السياسي في المجتمع.

والكويت بوصفها دولة لها تجربة رائدة في محيطها الإقليمي فيما يتعلق بممارسة الديموقراطية والمشاركة السياسية، يجب عليها التعامل مع ظاهرة الحراك السياسي بشكل حضاري يتناسب مع تجربتها الديموقراطية الرائدة؛ إذ تعتبر الحرية والديموقراطية من السمات التي تميز الكويت ونظامها السياسي عن البلدان المجاورة، بشكل يمكن القول معه إن الديموقراطية هي "القوة الناعمة" للكويت. ومن ثم فإنه يجب عدم التفريط بهذا الإرث الديموقراطي والانفتاح السياسي والحرية التي تنعم بها الكويت؛ لأنها تعتبر صمام الأمان الذي يقي الكويت شرور المخاطر المستقبلية والآثار السلبية للتحولات الإقليمية.

ومن هنا فإنه يجب القول إنه مهما زادت حدة الحراك السياسي في الكويت، أو ارتفع سقف مطالب المشاركين فيه، فإن مصلحة الكويت تقتضي السعي إلى استيعاب هذا الحراك واحتواءه بدلاً من مواجهته بالوسائل الأمنية؛ وذلك لأن الكويت تتميز بخصوصية معينة لا يمكن مقارنتها بتجارب الدول الأخرى، كما أن ثقافة المجتمع الكويتي اعتادت على نمط اجتماعي وسياسي معين يقوم على أساس ديموقراطي من حرية الرأي والتعبير، ومن الصعوبة بمكان تغيير هذا النسق الثقافي والسياسي خلال فترة زمنية قصيرة ودون وجود تأثيرات وانعكاسات سلبية في المجتمع الكويتي.

وقد أثبت الحراك السياسي الأخير في الكويت أنه لم يتأثر بالصبغة "الثورية" لحراك "الربيع العربي" في المنطقة العربية، وأنه كان حراكاً وطنياً خالصاً، ويهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية في النظام السياسي وليس إلى إسقاطه أو تغييره، كما حدث في دول عربية أخرى. ومن ثم فإنه ليس من المصلحة استعارة التجارب الفاشلة لبعض الأنظمة العربية في التعامل مع

تجارب الحراك السياسي والمطالب الشعبية في بلدانها. ولكن في المقابل، يجب العمل على تشجيع الأفراد على التعبير، بشكل علني وفي الأطر القانونية والسلمية، عن مطالبهم وأهدافهم وآرائهم؛ لأن التجارب التاريخية والمعاصرة، والقريبة حتى جغرافياً من الكويت، أثبتت أنه كان يمكن لبعض الدول تجنب الثورات الشعبية وما نتج عنها من غياب الأمن وشيوع الفوضى، لو قامت الأنظمة السياسية في هذه الدول بإتاحة الفرصة لشعوبها بالمشاركة السياسية في صنع القرار، والتعبير السلمي عن الرأي.

كما يجب العمل على تجنب السلبيات التي أدت إلى ظهور الحراك السياسي في الكويت، وقد أثبتت هذه الدراسة وجود علاقة ترابط بين أداء الحكومة والمشاركة في الحراك السياسي؛ بحيث إن الأداء السلبي والسيئ للحكومة كان من بين المحفزات على ظهور الحراك والمشاركة فيه. لذلك فإن السعي إلى تجديد أداء الحكومة وتطويره يمكن أن يكون من بين العوامل التي تسهم في تخفيف حدة الحراك السياسي في الكويت.

ومن جانب آخر، فقد أوضحت هذه الدراسة أن فئة الشباب كانت هي المحرك الرئيسي والفاعل في الحراك السياسي في الكويت، وهي الشريحة التي تتمتع بثقة كبيرة في قدراتها الذاتية. لذلك فإنه يجب العمل على استغلال هذه الطاقات الشبابية وتسخيرها في الأعمال الإنتاجية التي تخدم المصلحة العامة للدولة. وعلى الرغم من أن اهتمام الشباب بالأمور والقضايا السياسية يعتبر من المؤشرات الجيدة على زيادة درجة الوعي السياسي في المجتمع، فإن من الملاحظ في الكويت أن المجتمع يشهد اهتماماً مبالغاً فيه بالشؤون السياسية على حساب القضايا الأخرى، ومن ثم فإنه يجب التفكير في إيجاد بدائل أخرى إلى جانب العمل السياسي لشغل اهتمام الشباب، ومن بين هذه البدائل التي يجب الاهتمام بها وتطويرها، التركيز على قطاع الرياضة، الذي تم إهماله في الكويت بشكل واضح في المراحل الأخيرة، وكذلك زيادة أعداد دور المسرح والسينما وتشجيع انتشار مختلف الفنون في المجتمع، وذلك لمساهمتها في

تخفيف درجة التعصب والتطرف بين أفراد المجتمع. كما يجب تشجيع الشباب على التركيز على الاهتمام بالبحث والإنتاج العلمي، وزيادة أعداد البعثات الدراسية للخارج.

أما فيما يتعلق بالتوصيات للبحوث القادمة حول الموضوع نفسه، فإنه من المهم التفكير في إدخال متغيرات ديموغرافية أخرى لعينة الدراسة، مثل متغير المذهب الديني؛ وذلك لقياس الفوارق في اتجاهات السنة والشيعة في المجتمع الكويتي حول المشاركة في الحراك السياسي، أو متغير الدخل الشهري؛ وذلك لقياس تأثير الحالة الاقتصادية والمادية على المشاركة في الحراك السياسي. كما أنه من المهم دراسة التجارب السابقة للحراك السياسي في الكويت، والمقارنة بينها وبين تجربة الحراك الأخيرة، ومحاولة تحديد أهم الفوارق والتطورات التي ظهرت في هذه التجربة الأخيرة.

وفي الختام، فقد سعت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الحراك السياسي في الكويت، وذلك من خلال دراسة حالة تتعلق بالحراك السياسي الذي شهدته الكويت مؤخراً خلال الفترة من ٢٠٠٩–٢٠١٤، وحاولت الدراسة تحليل العوامل المؤثرة في المشاركة في هذا الحراك السياسي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الموضوع، وتم استخدام الاستبانة أداة رئيسية للدراسة، وتم توزيعها على عينة عشوائية من أفراد المجتمع الكويتي، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم العوامل المؤثرة في المشاركة في هذا الحراك تتمثل في الاعتقاد بالقيم الديموقراطية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، والثقة بالقدرات الذاتية للأفراد على التغيير، وعدم الثقة في أداء الحكومة وقدرتها على الإنجاز. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الاعتقاد بالقيم الديموقراطية، والثقة بالقدرات الذاتية، وعدم الثقة في أداء الحكومة من جهة، والمشاركة في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٩–٢٠١٤ من جهة أخرى. كما استنتجت الدراسة أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين عينة المشاركين في الحراك، وعينة غير المشاركين تجاه

متغيرات الاعتقاد بالقيم الديموقراطية، والثقة بالقدرات الذاتية، والثقة في أداء الحكومة. وتوصلت الدراسة من جانب آخر إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الجنس والعمر والمستوى التعليمي من جهة، والمشاركة في الحراك السياسي من جهة أخرى، في حين لم يكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الانتماء السياسي ومكان الإقامة من جهة، والمشاركة في الحراك السياسي في الكويت من جهة أخرى.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- أبراش، إبراهيم. (١٩٩٨). **علم الاجتماع السياسي**. (ط١). عمان. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- الديين، أحمد. (٢٠٠٦). **مسارات الحراك السياسي في الكويت.** مدونة الحوار المتمدن. استرجعت في تاريخ ٢٠/٥/٢٠١٤ من www.ahewar.org
- الحراك السياسي.. والتقارب الاجتماعي. (٢٠١٢). مدونة شقران. استرجعت في تاريخ ١٢/٥/٢٠١٤ من www.shagranq8.blogspot.com
- القوى السياسية والكتل النيابية في الكويت.. قراءة في الخريطة التقليدية والتحولات المستجدة. (٢٠١٣). **الوطن**. ٢٦/٥/٢٠١٣. استرجعت في ١٥/٥/٢٠١٤ من www.alwatan.kw.com
- النخبة السياسية والحراك الشبابي في الكويت مقاربة تاريخية. (٢٠١٤). مدونة الحرف. استرجعت في تاريخ ١٥/٥/٢٠١٤ من
- رؤية التيار التقدمي الكويتي للإصلاح الديمقراطي. (٢٠١٣). ندوة حوارية. استرجعت في تاريخ ١٥/٥/٢٠١٤ من www.altaqadomi.com
- إبراهيم، سعد الدين. (٢٠١٢). **الدوافع السياسية والاجتماعية: من الاستبداد والفساد إلى الحرية والعدالة الاجتماعية. في الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق**. تحرير: عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني. مركز دراسات الوحدة العربية. (ط١). بيروت.
- القبندي، سهام. (٢٠١٣). عزوف المرأة الكويتية العاملة عن المشاركة السياسية – دراسة مطبقة على كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت. **مجلة العلوم الاجتماعية**. المجلد ٤١. العدد ٣.
- الغبرا، شفيق. (٢٠١١). **الكويت. دراسة في آليات الدولة والسلطة والمجتمع**. (ط١). الكويت. مكتبة آفاق.

- الغبرا، شفيق. (٢٠١٢). المعارضة الكويتية وآفاق الحراك الشعبي. **الوسط**. العدد ٣٧١٦. الجمعة ٩ نوفمبر ٢٠١٢. استرجعت في ١٥/٥/٢٠١٤ من www.alwasatnews.com
- صالون تويتر السياسي. **فوربس الشرق الأوسط**. العدد ٩. ٢٠١١. استرجعت في تاريخ ٢٠/٧/٢٠١٤ من www.forbesmiddlewwast.com
- الغانم، عبدالله أحمد؛ الكندري، يعقوب يوسف؛ الهدبان، إبراهيم ناجي. (٢٠١١). الندوات الانتخابية وأثرها في توجيه السلوك الفكري للناخبين: دراسة الحالة الكويتية. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**. العدد ١٤١. السنة ٣٧.
- عمر، عبدالله. (٢٠١٢). **إضاءة على خلفية المشهد السياسي في الكويت**. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات. استرجعت في تاريخ ١٥/٥/٢٠١٤ من www.dohainstitute.org
- الزعبي، علي. (٢٠١٣). المشاركة السياسية والمجال العام -دراسة ميدانية على عينة من الشباب الكويتي. **مجلة العلوم الاجتماعية**. المجلد ٤١. العدد ٣.
- العتيبي، فيحان. (٢٠١٠). **الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت ١٩٢١-١٩٩٠**. (ط١). الكويت: ذات السلاسل.
- البغيلي، محمد. (٢٠١٢). **القبيلة والسلطة. الحراك السياسي القبلي في الكويت**. (ط١). الكويت. مكتبة آفاق.
- الرميحي، محمد. (٢٠١٤). مقابلة شخصية أجراها الباحث مع د. محمد الرميحي في تاريخ ١٢/٥/٢٠١٤.
- الجاسم، محمد عبدالقادر. (٢٠١٢). **الملفات الأربعة**. استرجعت في تاريخ ١٥/٥/٢٠١٤ من www.aljasem.org
- العجمي، محمد منيف. (٢٠٠٠). **المرأة الكويتية والمشاركة السياسية - نظرة علمية تحليلية**. (ط١). بيروت: دار الجديد.

- الحديد، موسى. (٢٠١٠). الحراك السياسي في المنطقة العربية. الدوافع والاحتمالات. **مجلة دراسات شرق أوسطية**. العدد ٥٣. خريف ٢٠١٠.
- الأقداحي، هشام محمود. (٢٠١٣). **الحراك السياسي**. (ط١). الإسكندرية. مؤسسة شباب الجامعة.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Ghabra, Sh. (2014). Kuwait at the Crossroad of Change or Political Stagnation. ***Middle East Institute***. Retrieved on 21/7/2014 from www.mei.edu
- Hillygus, S. (2005). The Missing Link: Exploring the Relationship between Higher Education and Political Engagement. ***Political Behavior***. Vol. 27. No. 1 (March 2005). pp.25-47
- Katzman, K. (2014). Kuwait: Security, Reform, and U.S. Policy. Congressional ***Research Service***. April 29, 2014. Retrieved on 20/6/2014 from www.crs.gov
- McNaughton, M. (2014). Kuwait has most twitter users per capita. Retrieved on 26/7/2014 from www.therealtimereport.com